



www.**gulfhouse**.org



الفهـرس ط8 11 03 02 ماخص النتائج عرض النتائج المقدمة ملخص النتائج عرض النتائج واعتماد المقاييس



البيت الخليجي للدراسات والنشر هو بيت خبرة مقره العاصمة البريطانية لندن، يعمل كمؤسسة بحثية ودار نشر – غير ربحية – تعنى بإنتاج ونشر دراسات الرصد والتحليل والدراسات الاستراتيجية والمعمقة حول السياسات والقضايا المتعلقة بدول الخليج وجوارها الإقليمي.

جميع الحقوق محفوظة

info@gulfhouse.org www.gulfhouse.org

المدير العام للمشروع عادل مرزوق عادل مرزوق المستشار البحثي للمشروع كالمستشار البحثي للمشروع كالمدروع حاد محد مطر

تم إصدار هذا المؤشر بدعم مشكور من الصندوق الوطني للديمقراطية

الولايات المتحدة الأمريكية



# المقدمة



يقدم الإصدار الثالث (2022) من "مؤشر المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي" رصداً وتحليلاً لأهم المتغيرات والمستجدات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: مملكة البحرين، دولة الكويت، سلطنة عمان، دولة قطر، المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. ويقدم المؤشر إطلالة سنوية ورصداً علمياً عن درجة المشاركة السياسية والاجتماعية والثعرف دول البحث.

جدير بالذكر أن «البيت الخليجي للدراسات والنشر»، وهو الجهة التي أشرفت على تصميم وإنجاز هذا المؤشر، هو بيت خبرة مقره العاصمة البريطانية لندن، يعمل كمؤسسة بحثية ودار نشر – غير ربحية – تعنى بإنتاج ونشر دراسات الرصد والتحليل والدراسات الاستراتيجية والمعمقة حول السياسات والقضايا المتعلقة بدول الخليج وجوارها الإقليمي.

ينفرد هذ المؤشر بكونه أول إصدار بحثي متخصص يُعنى بقياس درجة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية. ويتميز بأنه يمزج بين مجموع السياقات المفاهيمية (الأكاديمية، الاتفاقيات والعهود الدولية، المعارف والخبرات الممارساتية)، وبين الخصوصيات وظروف النشأة وهيكلية أنظمة الحكم في دول المجلس.

وباعتبار موضوعة «المشاركة السياسية» إحدى أهم مقومات إنجاز الدولة الديمقراطية، يمثل وجود هذا المؤشر ضرورة مُلحة للحكومات ومؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج. وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى الهيئات الدولية والمؤسسات البحثية المعنبة.

يحاول المؤشر الإجابة على سؤال رئيس يتعلق بمدى ونسبة إشراك دول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية لمواطنيها سياسياً، وما يترتب على ذلك من رغبة وقدرة المواطنين أنفسهم، أفراداً وجماعات، على المشاركة في صنع القرار والتأثير في سياسات الدولة، وفي تشريعاتها، ومجمل مظاهر ونواحي الحياتين السياسية والاجتماعية.

يسعى المؤشر إلى أن يقدم جهداً وافياً لتسليط الضوء على أبرز المنجزات والاخفاقات والتوصيات فيما يتعلق وقدرة المواطنيـن الخليجييـن عـلى المشـاركة السياسـية والمسـاهمة بفاعليـة في صناعـة القـرار.

يستفيد هـذا المؤشـر مـن مؤشـرات إقليميـة ودوليـة، وخاصـة فيمـا يتعلـق ببعـض المقاييـس المعتمـدة. لكنـه يتمايـز عنهـا في

نـواحٍ عـدة: تخصصـه «الدقيـق» عبـر التركيـز عـلى موضوعـة أكثـر تحديـداً وهي «المشـاركة السياسـية»، ومراعاتـه لطبيعـة وخصوصيـة منطقـة البحـث (دول مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة) وهـو مـا أتـاح للباحثيـن القـدرة عـلى صياغـة مقاييـس المؤشـر بالمسـتوى المأمـول مـن الدقـة والملاءمـة.

يأتي اختيار الدول في هذا المؤشر بناءً على أنها في الأساس ضمن مجال اهتمام وعمل «البيت الخليجي للدراسات والنشر». يضاف إلى ذلك أن المشتركات التاريخية والثقافية والاجتماعية وتشابه أنظمة الحكم (ملكيات وراثية) بين هذه الدول، كل ذلك ساهم في أن تكون المقاييس المعتمدة في المؤشر متسقة ومتجانسة.

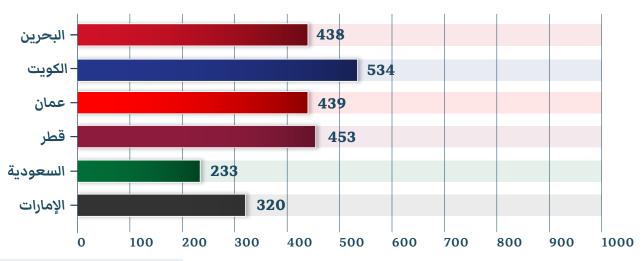
ولئـن كان ثمـة توافـق مفاهيمـي مسـتقر عـلى أن المشـاركة السياسـية هي مقـوم أصيـل مـن مقومـات إنجـاز الدولـة الديمقراطيـة، إلا أنهـا، إجرائيـاً، تمثـل «الآليـة» الـتي تضمـن للأفـراد تحقيـق «طموحاتهم» والقـدرة عـلى التأثير في اتخـاذ القـرار سياسـياً واقتصاديـاً واجتماعيـاً وثقافيـاً وصـولاً لتحقيـق «التنميـة» و»الصالح العـام».

هـذا المؤشر يعتمـد في تشريحه لـ «المشاركة السياسية» على أن للأفراد الحق في المشاركة الفاعلة والعادلة في الحياة السياسية والمؤسسات التشريعية والرقابـة عـلى السـلطات الثـلاث وفي انتقادها، مـع ضرورة مراعـاة التمثيـل العـادل والمتناسب لمختلف الجماعـات والأقليـات دون تمييـز، وبمـا يشـمل تمكيـن المـرأة وفئـة الشـباب.

ورغم عديد التعريفات، وتوافق واختلاف نصوصها، يعتمد هذا المؤشر على تعريف المشاركة السياسية باعتبارها: "الممارسة الفعلية والفاعلة للأفراد والجماعات في المساهمة والتأثير (بطريقة مباشرة وغير مباشرة) في عمليات اتخاذ القرار وفي إدارة الدولة وفي تمثيلها وفي صناعة سياسات التنمية وأوجه إنفاق الثروات".

# 2 النتائج





رسم توضيحي 1: النتائج العامة للمؤشر 2022

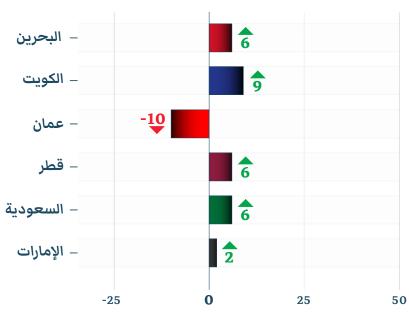
حافظت دولة الكويت على المرتبة الأولى بحصولها على 534 درجة من مجموع 1,000 درجة على "مؤشر المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي"، مسجلة ارتفاعاً بـ 9 درجات.

تلتها دولـة قطـر الـتي تقدمـت إلى المرتبـة الثانيـة بحصولهـا عـلى 453 درجـة متقدمـة بـ 6 درجـات مقارنـة بالعـام المـاضى.

وهبطت سلطنة عمان إلى المرتبة الثالثة مُسجلة 439 درجة بانخفاض قدره 10 درجات مقارنة بالعام الماضي. وبقت مملكة البحريـن في المرتبـة الرابعـة بتسـجيلها 438 درجـة، ثـم

دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة في المرتبـة الخامسـة برصيـد 320 درجـة، تلتهـا المملكـة العربيـة السـعودية في المرتبـة الأخيـرة بتسـجيلها 233 درجـة.

وفيما لا تزال الكويت – منفردة – تتخطى حاجز الـ 500 درجة تبقى بقية الدول دون ذلك. وهـو ما يشير إلى حالة من الجمـود في تطويـر البيئـات السياسـية داخـل دول مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة، إذ أنـه وباسـتثناء تراجـع عُمـان (10 درجـات) يبـقى التقـدم في بقيـة الـدول هامشـياً، أفضلـه كان في الكويـت (9 درحـات)



رسم توضيحي 2: مدى التغير على المؤشر بين عامي 2021 و2022

توضح نتائج المؤشر حاجة دول مجلس التعاون لتوسيع أطر المشاركة السياسية وصُنع القرار، خصوصًا تعزيز وتوسيع صلاحيات المجالس المنتخبة وتحسين قوانين الانتخابات وتعزيز المواطنة المتساوية وضمان حرية الرأي والتعبير وسلامة الأفراد الممارسين للعمل السياسي. كما يُلاحظ اتجاه كل من البحرين والإمارات نحو تشديدُ القيود على مؤسسات المجتمع المدني، فيما يبقى الهامش المُتاح في بقية الدول (باستثناء الكويت) ضئيلاً.

يمثلُ كل من تشكيل التنظيمات السياسية وتوافر أدوات المعارضة وضمان سلامة المُمارسين تحدياتٍ جديةً في جميع دول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية. كما أن احتكار العائلات الحاكمة لسلطة تعيين الحكومات والمناصب العليا في المؤسسات الأمنية والعسكرية والقضاء يُقلصُ من قدرة المواطنين على اختيار مُمثليهم في السلطات التنفيذية، فضلاً عن أن صلاحيات الرقابة والمساءلة والاستجوابات في السلطات التشريعية هي غالباً ممنوعة أو مقيدة.

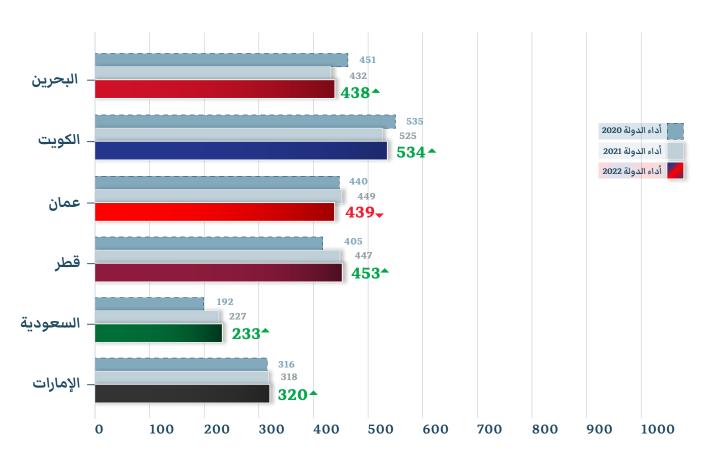
تقدم عمان نموذجاً فريداً في تعزيز مناخ المواطنة المتساوية والتمثيل المتناسب للجماعات والأقليات فيها. قبالة ذلك، تعتمد كل من (الإمارات، الكويت، قطر، البحرين) سياسات تمييزية وتمثيلاً غير عادل فيما يتعلق وضمان حق المشاركة السياسية في انتخابات المجالس التشريعية والبلدية لمواطنيها. ترتكز هذه السياسات على موانع وضوابط تحددها قوانين الجنسية ومباشرة الحقوق السياسية وتنظيم الانتخابات. وهو ما يجعل من موضوع المواطنة المتساوية ملقًا بالغ الأهمية فيها.

تؤكد نتائج المؤشر أن المناصب العليا والوظائف القيادية والحساسة في غالبية دول مجلس التعاون الخليجي شبه محتكرة لأبناء الأسر الحاكمة والقبائل/العائلات المُقربة منها، ما يترتب عليه وجود أقليات مهمشة أو جماعات غير ممثلة بما يتوازى مع تعدادها في المجتمع. تتميز قطر بنفاذية عالية لمواطنيها في الوصول إلى هذه المناصب. وفيما تراجعت عُمان (8 درجات) جراء تزايد تعيينات أبناء الأسرة الحاكمة في مناصب عليا، تقدمت البحرين (7 درجات) بعد تقليص عدد الوزراء من العائلة الحاكمة.

باستثناء السعودية التي تقدمت (4 درجات)، لم تحقق بقية الدول أي تحسن معتبر في خلق بيئة ترعى حرية الرأي والتعبير أو في مواجهة خطابات الكراهية والتحريض على العنف. كما أن مستويات المشاركة المجتمعية في الرقابة المستقلة على أداء مؤسسات الدولة وإنفاقها محدودة.

وتشيرُ نتائج النسخة الثالثة مـن "مؤشـر المشـاركة السياسـية في دول مجلس التعـاون الخليجـي» إلى تحقيق غالبية دول الخليج تقدمـاً إيجابيـاً في تمكيـن المـرأة والشـباب، وتتصـدر الإمـارات الـتي تعتمـد سياسـة جـادة ومميـزة في تمكيـن المـرأة هـذا المقيـاس للعـام الثالـث عـلى التـوالي.

واصلت البحريـن ريادتهـا في تأميـن إقامـة مسـتقرة وفاعلـة وضمـان حقـوق الجاليـات الأجنبيـة والعمالـة الوافـدة، كمـا حققـت بقيـة الـدول تحسـناً طفيفـاً إلا أن حريـات العمـل النقـابي والمشـاركة في الانتخابـات البلديـة لا تـزال ممنوعـة أو مُقيـدة.



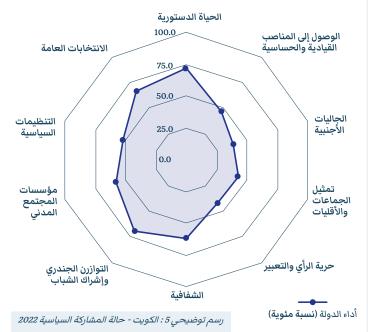
رسم توضيحي 3: النتائج العامة للمؤشر خلال الأعوام 2020 و2021 و2022

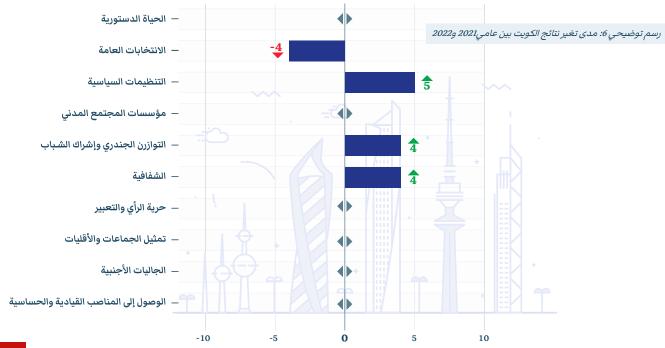


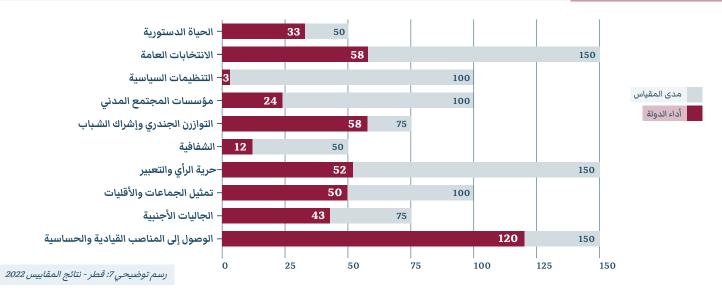
تقدمت الكويت (9 درجـات) وحافظت عـلى المرتبـة الأولى في مؤشـر المشـاركة السياسـية لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي بتسـجيلها 534 درجـة متخطيـة حاجـز الـ 5000 درجـة من مجمـوع درجـات المؤشـر (1,000 درجـة).

وتشير النتائج إلى تحسن أداء الكويت في مقياس التنظيمات السياسية (5 درجـات) ومقيـاس التـوازن الجنـدري وإشـراك الشـباب (4 درجـات) ومقيـاس الشـفافية (4 درجـات)، وجـاء التراجـع عـلى مقيـاس الانتخابـات العامـة بخسـارة 4 درجـات.

تصدرت الكويت مقياس التنظيمات السياسية لأول مرة، واستمرت في تصدر دول الخليج العربية في 4 مقاييس أخرى (الحياة الدستورية/ الانتخابات العامة/ الشفافية/ حرية الرأي والتعبير). رغم ذلك، سجلت درجات متدنية في مقياس الجاليات الأجنبية، كما يُلاحظ بروز تحديات وازنة فيما يتعلق باستقرار وكفاءة عمل المجلس التشريعي (مجلس الأمة)، وتشريع عمل الأحزاب السياسية، وحل ملف «البدون»، وسياسات التمييز بين مواطنيها في الولوج للمناصب العليا والمشاركة السياسية في الانتخابات، وكذلك في ضمان الإقامة المستقرة والفاعلة للعمال الأجانب والوافدين إلى البلاد.

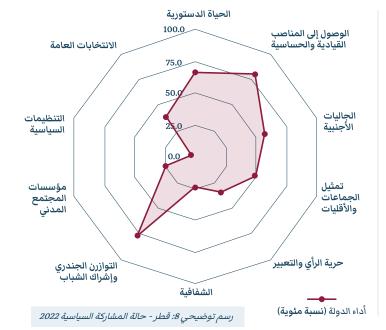


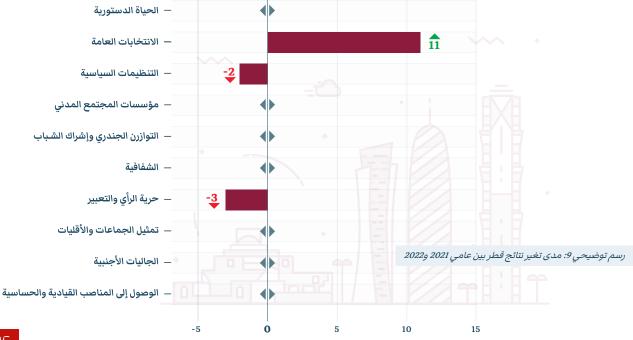


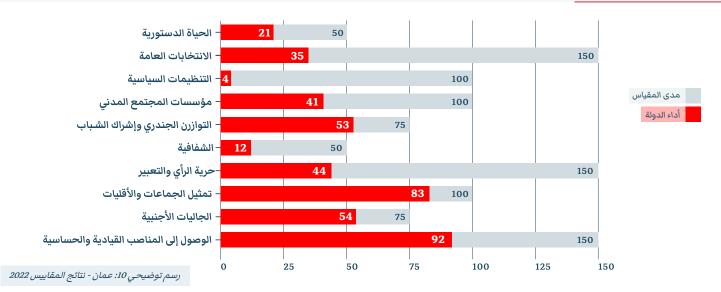


رغم تقدم طفيف (6 درجات) في مجموع درجات المؤشر، ارتفعت قطر إلى المرتبة الثانية مُسجلة 453 درجة لتتخطى سلطنة عمان بفارق 14 درجة، ويأتي هذا التحسن مع إجراء انتخابات مجلس الشورى.

وحافظت قطر على تصدرها دول الخليج العربية في مقياس الوصول إلى المناصب القيادية والحساسة، كما كان أداء الدولة واعداً في مقياس الحياة الدستورية (33 من 50 درجة) ومقياس التوازن الجندري وإشراك الشباب (58 من 75 درجة). وتراجعت قطر للعام الثاني على التوالي في مقياس التنظيمات السياسية (درجتان) ومقياس حرية الرأي والتعبير (3 درجات) بسبب صدور أحكام مُغلظة لمشاركين في احتجاجات سلمية ضد قانوني الجنسية والانتخاب. كما سجلت قطر درجات متدنية في مقياس الشفافية ومقياس التنظيمات السياسية.



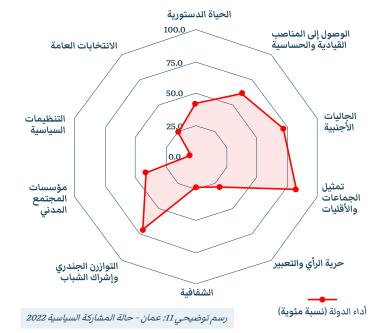




تراجعت سلطنة عُمان (10 درجات) من مجموع درجات المؤشر وهبطت إلى المرتبة الثالثة عند (439 من 1,000 درجة) متقدمة على البحرين بفارق درجة واحدة. لا يـزال أداء الدولة مُخيباً في مقياس التنظيمات السياسية (4 من 150 درجة) ومقياس الانتخابات العامة (35 من 150 درجة).

وتصدرت السلطنة مقياس تمثيل الجماعات والأقليات (83 من 100 درجة) للعام الثالث على التوالي معتمدة على سياسات حكومية تضمن المساواة بين مواطنيها والتمثيل المتناسب لمختلف مكونات المجتمع. وحلت عُمان ثانية بين دول الخليج العربية في مقياس الجاليات الأجنبية (54 من 75 درجة).

وتراجعت عُمان (8 درجات) في مقياس الوصول إلى المناصب القيادية والحساسة جراء تزايد تعيينات أبناء العائلة الحاكمة في المناصب العليا والحساسة، رغم ذلك، لا تزال السلطنة في مرتبة متقدمة على هذا المقياس. كذلك سجلت الدولة تراجعاً طفيفاً في مقياس حرية الرأي والتعبير (درجتان).







شهدت البحريـن تحسـناً طفيفـاً (6 درجـات) واسـتمرت في المرتبـة الرابعـة بتسـجيلها (438 درجـة) مـن مجمـوع درجـات المؤشـر.

وسجلت البحريـن أفضل تقـدم لهـا في مقيـاس الوصول إلى المناصب القيادية والحساسة (7 درجات) إذ تقلص تمثيل أعضاء الأسرة الحاكمة في مجلس الوزراء بشكل لافت إلا أنها بقت متذيلة هـذا المقيـاس، فيمـا كان التراجع الأكبر (8 درجات) في مقيـاس مؤسسـات المجتمع المـدني جراء فرضهـا المزيـد مـن القيـود والعراقيـل عـلى أنشـطة وعضويـة المؤسسـات واسـتقلاليتها.

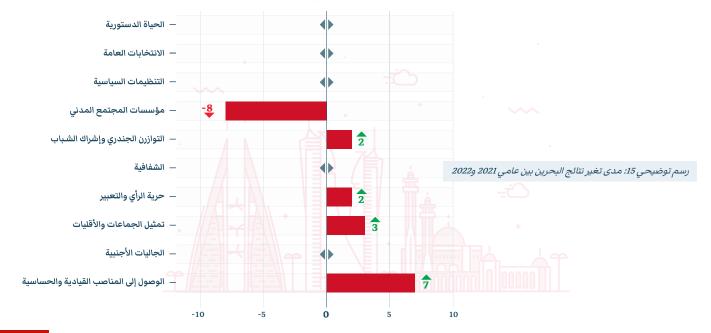
تقدمت البحرين بشكل محدود في مقياس تمثيل الجماعات والأقليات (3 درجات) ومقياس التوزان الجندري وإشراك الشباب (درجتان) ومقياس حرية الرأى والتعبير (درجتان).

استمرت البحريـن في تصـدر مقيـاس مؤسسـات المجتمـع المـدني (71 مـن 100 درجـة) مـع ضمـان من 100 درجـة) مـع ضمـان الإقامـة المسـتقرة والفاعلـة للجاليـات الأجنبيـة المقيمـة فيهـا وضمـان تمثيلهـا نقابــاً.

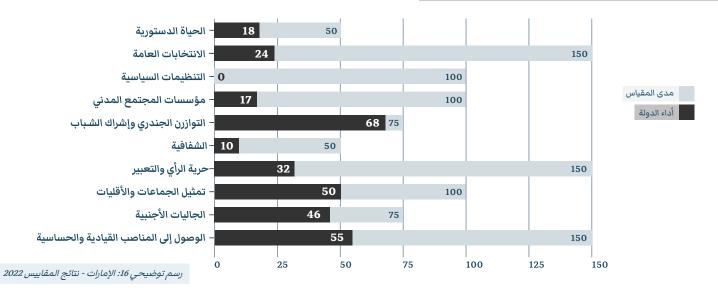
تذيلت البحريـن دول المؤشـر بـأداء مخيـب في مقيـاس حريـة الـرأي والتعبيـر (24 مـن 150 درجـة).



رسم توضيحي 14: البحرين - حالة المشاركة السياسية 2022



## دولة الإمارات العربية المتحدة

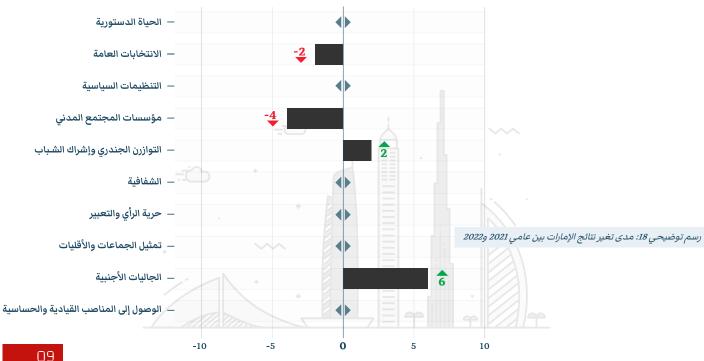


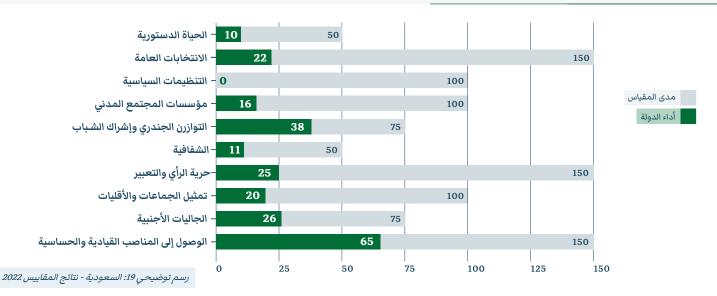
حلت الإمارات في المرتبة الخامسة بين دول الخليج العربية بواقع 320 درجة كما أضافت) درجتين (إلى حصيلتها مقارنة بنتائج العام

حافظت الدولة على صدارة مقياس التوازن الجندرى وإشراك الشباب (68 من 75 درجة) جراء استمرار السياسات الحكومية والإجراءات الخاصة لضمان تمثيل وازن للمرأة الإماراتية وفئة الشباب في مختلف مؤسسات الدولة، وكذلك في مقياس الجماعات والأقليات (50 من 100 درجة) حيث حلت ثانية بالتساوى مع قطر. كما سجلت أداءً أفضل في مقياس الجاليات الأجنبية بزيادة (6 درجات).

بقـت الإمـارات بعلامـة «صفريـة» في مقيـاس التنظيمـات السياسـية ونتائج متأخرة في مقياس الانتخابات العامة ومقياس مؤسسات المجتمع المدنى كما تذيلت ترتيب دول الخليج العربية في مقياس الشـفافية.







حققت السعودية تقدماً طفيفاً (6 درجات) مقارنـة بنتائـج العـام السـابق وتذيلـت ترتيـب دول الخليـج العربيـة مسـجلة 233 مـن 1,000 درجـة.

شهدت السعودية تقدماً في مقياس حرية الرأي والتعبير (4 درجات) تبعاً لتحسن إجراءات الدولة في مواجهة خطاب الكراهية والتحريض على العنف، رغم ذلك استمرت نتائجها مخيبة (25 من 150 درجة). كما تقدمت السعودية في مقياس تمكين المرأة وإشراك الشباب (3 درجات) إذ يُلاحظ تسارع وتيرة تمكين المرأة باعتباره واحداً من أسرع مسارات الإصلاح. كما تقدمت نتائج السعودية في مقياس الجاليات الأجنبية (درجتان).

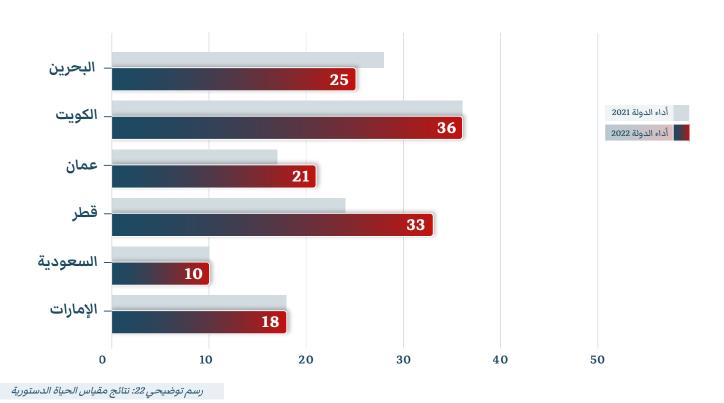
تراجعت السعودية (3 درجات) في مقياس الانتخابات العامة حيث لم تقم الحكومة بتحديد موعد انتخابات الدورة الجديدة من انتخابات المجالس البلدية. وبقت البلاد بعلامة «صفرية» في مقياس التنظيمات السياسية ودرجات منخفضة في مقياس الحياة الدستورية ومقياس الشفافية.







# 3.1 المقياس الأول: الحياة الدستورية



الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	العناصر
5	2	7	3	8	6	المرجعية الدستورية: آليات الإصدار والتعديل <b>10 درجات</b>
3	1	9	5	9	8	ضمان حق المشاركة السياسية <b>15 درجة</b>
5	3	9	5	10	4	القوانين المنظمة/ المقيدة <b>15 درجة</b>
5	4	8	8	9	7	الالتزام بأحكام الدستور <b>10 درجات</b>
18	10	33	21	36	25	المجموع 50 درجة

جدول 1: نتائج المقياس الأول - الحياة الدستورية

#### 🗲 مملكة البحرين

تستمر في البحرين إجراءات تضييق مجالات المشاركة السياسية، في يونيو 2022 صدر تعديل على قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والرياضية، حيث نص على منع أي منتم لجمعية سياسية أو ممارس للعمل السياسي أو عضوٍ في السلطة التشريعية من الترشح لعضوية مجالس إدارات الأندية أو الهيئات الرياضية.

صدر دستور مملكة البحرين في 14 فبراير/ شباط 2002م بأمر ملكي، وفيمـا تصفـه بعـض أطـراف المعارضـة بأنـه دسـتور «غيـر تعاقـدي» تعتبـره مؤسسـة الحكـم نتيجـة تفويـض وترجمـة لاسـتفتاء ميثـاق العمـل الوطـني الـذي نـال موافقـة شـعبية بنسـبة \$98,4 عـام 2001م.

يحتاج إجراء أي تعديل دستوري لموافقة وتصديق ملك البلاد على التعديلات التي يوافق عليها ثلثا أعضاء المجلس الوطني الذي يشمل غرفة النواب (المنتخبة) وغرفة الشورى (المعينة من قبل الملك).

يتضمن الدستور نصاً واضحاً وصريحاً على ضمان حق المشاركة السياسية دون تمييز بين المواطنين، ولدى البحرين رزمة جيدة من القوانين التي تنظم شؤون الترشح والانتخاب، إلا أن بعضها يتضمن عراقيل أو استثناءات لبعض الفئات، وبالخصوص قانون مباشرة الحقوق السياسية الذي يمنع قيادات وأعضاء الجمعيات السياسية الفعليين المنحلَّة بحكم قضائي من الترشح لمجلس النواب.

# دولة الكويت

صـدر دسـتور دولـة الكويـت في 11 نوفمبر/تشـرين الثـاني 1962م عبـر مجلـس تأسـيسي منتخـب يتكـون مـن عشـرين عضـواً لكنـه لـم يخضـع للاسـتفتاء الشـعبى بشـكل مباشـر.

للأمير ولثلث أعضاء مجلس الأمة حق اقتراح تنقيح الدستور ويشترط لإقرار أي تعديل موافقة ثلثي الأعضاء وتصديق الأمير.

أعطى الدستور الكويتي للمواطنين الكويتيين حق المشاركة السياسية وهـو مـا يتجـلى في انتخابـات مجلـس الأمـة.

بعـض قوانيـن الدولـة تقيـد الحقـوق والحريـات الـتي نصـت عليهـا أحـكام الدسـتور.

#### سلطنة عمان

يمثل النظام الأساسي لسلطنة عُمان، الصادر عن السلطان، هيثم بن طارق آل سعيد، في 12 يناير/كانون الثاني 2021 النص الدستوري الأعلى في الدولة.

تم إصدار النظام الأساسي دون آلية ديمقراطية لصياغته أو استفتاء لإقراره. وينص النظام على آلية واضحة للتعاقب على الحكم وألغى المواد التفصيلية المتعلقة بمجلس عمان (ذى الغرفتين).

وهـو مـا ألـغى الصلاحيـات البرلمانيـة الـتي اكتسـبها مجلـس الشـورى بعــد احتجاجـات عـام 2011، باعتبارهـا صلاحيـات منصـوص عليهـا في النظـام الأسـاسي حيـث تــم تخفيضهـا إلى مـواد قانونيــة في قانــون

مجلس الشورى. يكرس النظام الأساسي البعد المدني في الدولة بما في ذلك تعزيـز الحقـوق والمسـاواة بيـن المـرأة والرجـل.

ويعطي النظام الأساسي للمتابعة والرقابة على الأداء الحكومي صفة دستورية، وذلك من خلال لجنة تعود في أعمالها إلى السلطان مباشرة من خلال «جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة».

حتى الآن، لـم يجر تشكيل الجهـة القضائيـة المختصـة بالفصـل في المنــازعات المتعلقــة بمــدى تطابـق القــوانين والإجـراءات والمراسـيم الســلطانية مـع النظـام الأســاسي للدولـة.



#### دولة قطر

شـهدت قطـر أول انتخابـات برلمانيـة في أكتوبر/تشـرين الأول 2021 بعـد أن كانـت معطلـة لـ 17 عامـاً منـذ صـدور دسـتور البـلاد.

صدر دستور دولة قطر في عام 2004م بعد استفتاء شعبي جرى عام 2003م على المسودة التى وضعت من قبل لجنة إعداد تشكلت مـن 32 عضـوا معينـاً. كانـت نتيجـة الاسـتفتاء %96.6 بالموافقـة، لتلـغي النظام الأساسي المؤقـت للحكـم الصـادر في بدايـة سـبعينات القـرن

ينص الدستور على عدد من مبادئ المشاركة السياسية مثل حرية التجمع وإنشاء الجمعيات ومخاطبة السلطة، إلا أنه في الوقت نفسه يترك تنظيم هذه المبادئ إلى القوانين التي تم إصدارها بشكل لوحظ أنها تعيق أحياناً ممارسة الأفراد لبعض هذه الحقوق كما أنها تعطي للسلطة التنفيذية في بعـض المواضع صلاحيـات الموافقـة والسماح لممارستها.

القوانيـن ويحـدده كمرجع السـلطات كلهـا.

ثابت يمكن الركون إليه كمرجعية قانونية.

مؤسسات الدولـة.

#### المملكة العربية السعودية

لا تـزال المملكـة العربيـة السـعودية تعتمـد عـلى النظـام الأسـاسي للحكم الصادر عام 1992م، والـذي يجتمع مع نظام مجلس الشـوري ونظام مجلس المناطق في التعريـف بنظـام الحكـم في المملكـة. لا تتوافـر في أي مـن هـذه الأنظمـة الثلاثـة أي مـواد تحـدد مفهـوم أو طبيعـة المشاركة السياسـية.

بحسب النظام الأساسي للحكم ينفرد الملك بسلطة سن وتعديل



#### حولة الإمارات العربية المتحدة

صدر دستور دولة الإمارات العربية المتحدة كدستور مؤقت عام 1971م وأُعلن دستوراً دائماً للبلاد عام 1996م من قبل المجلس الاتحادي الأعلى، وهـ و أرفـع سـلطة دسـتورية في البـلاد وأعـلى هيئــة تشريعية وتنفيذيــة الــذي يرســم السياســات العامــة ويقــرّ التشــريعات الاتحاديـة. لا يتـم انتخـاب أي مـن أعضـاء المجلـس الاتحـادي الأعـلى كما أن الدسـتور لـم يعـرض للاسـتفتاء الشـعبي.

ورغم أن الدستور لا يشير صراحة إلى حق المشاركة السياسية إلا أن ديباجتـه أشـارت إلى أن الوجهـة النهائيـة هي الوصـول إلى «حكـم ديمقراطي نيابي متكامـل الأركان»، وهـو مـا لـم ينعكـس حـتى الآن عـلى

لا تبدو اختصاصات هيئة البيعة (غير منتخبة وتختص بأبناء الملك

المؤسس عبد العزيز آل سعود) واضحة في تنظيم انتقال السلطة ولا

تبدو قراراتها ضرورية في هذا الشأن أو ملزمة حيث تم عزل وتعيين

أولياء للعهد دون العودة لهيئة البيعة. وعليه، لا يبدو أن هناك نص

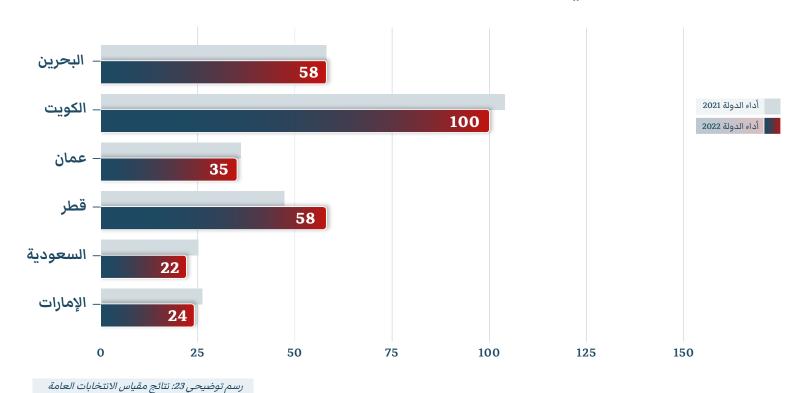
بعض قوانين الدولة تقيد الحقوق والحريات التي نصت عليها أحكام الدستور.







# 3.2 المقياس الثاني: الانتخابات العامة



الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	العناصر
3	2	8	4	10	8	مجالات الانتخاب (الحكومة، المجالس النيابية، المجالس البلدية) <b>20 درجة</b>
9	6	26	9	35	15	حاكمية المؤسسات المنتخبة (الصلاحيـات/ الفصـل بيـن السـلطات/ الرقابـة/ التشـريع/ المسـاءلة/ الشـراكة في صنـع القـرار/ صلاحيـات حـل المؤسسـات المنتخبـة) 50 درجة
9	6	14	10	25	15	فاعلية ونجاعة المؤسسات المنتخبة <b>40 درجة</b>
3	8	10	12	30	20	آلية صياغة النظام الانتخابي وترسيم الدوائر <b>40 درجة</b>
24	22	58	35	100	58	المجموع 150 درجة

جدول 2: نتائج المقياس الثاني - الانتخابات العامة

## 🗲 مملكة البحرين

رغم وجود انتخابات دورية نيابية وبلدية تتم عبر الانتخاب المباشر إلا أنه منذ عام 2018م تسري عدة قوانين تمنع كل من كان مسجلاً في جمعية سياسية تم حلها قضائياً من الترشح للانتخابات، كما تمنع من هذا الحق جميع المحكوم عليهم بعقوبات جنائية حتى وإن صدرت بشأنهم أوامر بالعفو الخاص عن العقوبة أو رد إليهم اعتبارهم. تعتبر هذه القوانين موانع مؤبدة تحرم المشمولين بها من حق الترشح مدى الحياة. كما تشمل هذه الأحكام الأعضاء المنتخبين الذين قرروا إنهاء أو ترك العمل النيابي بشكل يعد من قبيل «تعمد الإضرار أو تعطيل سير الحياة الدستورية أو النيابية»، بحسب القانون.

ورغم استمرار العملية الانتخابية النيابية والبلدية منذ 2002م، لا تـزال هيئة تنظيم الانتخابات تابعة للحكومة وغير مستقلة. لـم يتم تسجيل تجاوزات واضحة لبنود الدستور لكن بالإمكان ملاحظة عـدد مـن القوانيـن الصادرة الـتي قـد تتناقـض بعـض موادهـا مع المبادئ والحقـوق المنصوصة دستورياً، وبالخصـوص، قانـون اللائحة الداخلية لمجلـس النـواب الـذي يقلـص مـن صلاحيـات النـواب ويعـد تضييقـاً واضحـاً لصلاحيـات السـلطة التشـريعية في المناقشـات العامـة ويشترط عـلى ألا تتضمـن المناقشـات «توجيـه النقد أو اللـوم أو الاتهـام» للحكومـة.

يعـد المجلس البلـدي لمحافظـة العاصمـة الوحيـد (مـن بيـن محافظـات البلاد الأربع) الـذي يُشكل بمرسـوم ملكي منـذ عـام 2014م. وتتيـح القوانيـن للأجانـب المقيميـن حـق التصويـت -دون الترشـح- في الانتخابـات البلدية شريطة امتـلاك عقـار في البلاد، وهـو مـا يتيـح لهـذه الفئـة مشـاركة نسـبية جيـدة.

وتُرسم الدوائر الانتخابية (40 دائرة) في البحرين عبر مرسوم ملكي خـاص، وقـد اعتبـرت بعـض جماعـات المعارضـة بـأن التوزيـع القائــم

«غير عادل» ويمنح أفضلية عددية لمناطق دون أخرى.

قيـد الدسـتور والقوانيـن المعنيـة مـن صلاحيـات أعضـاء السـلطة التشريعية (مجلس النواب)، ففي حين أتيح حـق مسـاءلة الوزراء إلا أن رئيس الوزراء قد استثني مـن ذلك، كمـا أن المجلس لا يمتلك الصلاحية لمنـح الثقـة للحكومـة أو سـحبها منهـا لكـن لـه صلاحيـة منـح الثقـة لبرنامـج الحكومـة.

ويتضمن الدستور نصوصاً صريحة حول آلية سحب الثقة من أحد وزراء الحكومة (الذين يعينون بمرسوم ملكي) أو إقرار عدم إمكان التعاون مع رئيس الوزراء (المعين بأمر ملكي) ليرفع الأمر للملك، إلا أنه لم تسجل حتى الآن أية حالة عزل فيها وزير منصبه عبرهذه الآلية التي تشترط حصول القرار على أغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب.

وبالنسبة للرقابة المالية والإدارية التفصيلية السنوية فهي بموجب الدستور تقع ضمن اختصاصات ديوان الرقابة المالية والإدارية التابع للملك. وتأتي اللائحة الداخلية لمجلس النواب مقيدة لأدوارهم داخل المجلس حيث حددت للنائب ما لا يتجاوز بأكثر من سؤال في الشهر وأوكلت للجنة برلمانية مهمة فحص «جدية» طلبات الاستجواب المقدمة من النواب والبت في صلاحيتها.

يحق للملك حل السلطة التشريعية بعد التشاور مع رئيسي مجلس الوزراء. مجلسي النواب والشورى أو بناء على رأي رئيس مجلس الوزراء. وبحسب الدستور فإن للملك دور في العملية التشريعية بشكل مباشر من خلال إصدار مراسيم تكون لها قوة القانون (ما لم يرفضها لاحقاً أحد المجلسين التشريعيين)، ويلاحظ كثرة استخدام الملك لهذا الحق. كما يمارس الملك دوراً بشكل غير مباشر من خلال تعيينه لكامل أعضاء مجلس الشورى.



# دولة الكويت

تراجعت الكويت ( 4 درجات) في هذا المقياس جراء تعطل انعقاد جلسات مجلس الأمة لمدة شهرين بسبب غياب الحكومة عن الحضور. وكان رئيس الحكومة قد استقال في أبريل 2022 بعد استجواب انتهى بإعلان عدد من النواب موافقتهم على رفع كتاب عدم التعاون إلى الأمير، وهو ما قد يؤدي لحجب الثقة عن رئيس الوزراء وتنحيته.

لمجلس الأمة صلاحيات مؤثرة نسبياً ولـه سلطة واسعة في التشريع ومراقبة أداء الحكومة. ويلاحظ أنـه رغـم الحـق الدسـتوري الممنـوح للأميـر في حـل مجلـس الأمـة، إلا أن الكويـت مـن الـدول الـتي تفـرط في اسـتخدام هـذا الحـق.

يحق لمجلس الأمة دستورياً مناقشة القرارات التي تتخذها الحكومة، وتوجيه الأسئلة والاستجوابات للوزراء ورئيس الوزراء، وتقديم طلبات للمناقشة أو تشكيل لجان التحقيق، وتلقي ومعالجة العرائض والشكاوى من المواطنين، كما يحق له -بعد عملية الاستجواب- طرح الثقة في الوزير المعني أو رفع كتاب إلى الأمير بعدم إمكانية التعاون مع رئيس الحكومة، ويفترض بالأمير أن يستبدل رئيس الوزراء في هذه الحالة، لكن حتى الآن لم يصل المجلس لمرحلة طرح الثقة برئيس الوزراء وعادة ما يتم حل المجلس قبل هذه الخطوة.

تحصر المـادة (82) مـن الدسـتور حـق الترشـح لمجلـس الأمـة في الكويـتي لمـن يحمـل الجنسـية «بصفـة أصليـة»، وقـد جـاء قانـون الجنسـية ليحـدد الكويتييـن الأصلييـن بأنهـم «المتوطنـون في الكويـت قبـل سـنة 1920م"، كما يمنع القانـون أصحـاب الجنسـية المكتسبة مـن التصويـت إلا بعـد انقضـاء فتـرات مطولـة.

وبحسب قانون الانتخاب يُحرم رجال القوات المسلحة والشرطة من حـق الانتخاب.

شهدت الكويت في مايـو 2022 الانتخابـات الثالثـة عشـرة للمجلـس البلـدي مـن 16 البلـدي بنسـبة مشـاركة بلغـت 20٪. يتكـون المجلـس البلـدي مـن 16 عضـواً 10 منهـم منتخبـون و6 أعضـاء يتـم تعيينهـم بموجـب مرسـوم أميـري.

قلل القانون رقم 5 الصادر عام 2005م، من صلاحيات المجلس، فعادت قراراته أشبه بقرارات مجلس استشاري لا تلزم الجهاز التنفيذي للبلديـة التابـع للحكومـة.

وتحدد المادة 12 من القانون صلاحيات عديدة للمجلس البلدي أهمها صلاحية تحرير الاراضي، إذ لا تستطيع الحكومة القيام بأي مشروع على أية أراض ملك للدولة من دون تحرير الأرض من المجلس البلدي تحديداً، وتكاد تكون هذه الصلاحية الأهم للمجلس.

#### ملطنة عمان 🔼

تُجرى في سلطنة عُمان انتخابات لاختيار أعضاء مجلس الشورى (نص ف أعضاء مجلس عمان) وثلثي أعضاء المجالس البلدية فيما يعين الأعضاء الباقون من قبل السلطان.

وتجري الانتخابات ضمن جميع الولايات وفقاً للتقسيم الإداري الذي تحدده الحكومة بحيث يكون لكل ولاية يفوق عدد مواطنيها 30 ألفاً نائبين ممثلين عنها في مجلس الشورى فيما يمثل الولايات التي يقل عدد مواطنيها عن 30 ألفاً نائب واحد، وأنتج هذا التوزيع تبايناً في أعداد المصوتين في الدوائر.

هنـاك جـدل في المجتمـع بشـأن عدالـة نظـام الانتخـاب وتوزيـع الدوائـر ورصـدت حـالات لأشـخاص تـم اسـتبعادهم مـن قائمـة الترشـح

بعضهم كانت لـه آراء معارضة. كمـا يمنـع القانـون العمـاني بشـكل صريـح جميـع منتسـبي الأجهـزة الأمنيـة والعسـكرية مـن الترشـح أو التصويـت إلا بعـد مـرور سـنتين مـن خروجهـم مـن الخدمـة.

لا ينظم القانون مسألة تمويل الحملات الانتخابية، ولكنه يغلظ عقوبات بيع وشراء الأصوات.

يمنح النظام الأساسي مجلس الشورى المنتخب صلاحيات رقابية محدودة، وبالخصوص ما يتعلق بحق الاستجواب وحجب الثقة وقياس الأداء. وعطفاً على أن قانون مجلس عمان لا ينص على فترة محددة يجب أن يستجيب فيها مجلس الوزراء لطلب الاستجواب فقد تم تعطيل استجواب وزير الإعلام.



#### حولة قطر 🚺 🚺

ينـص الدسـتور عـلى حـق المشـاركة السياسـية مـن خـلال مجلـس الشورى (45 عضواً)، يُنتخب 30 عضواً منهم فيما يعين الأمير 15 عضواً آخريـن. وينـص الدسـتور صراحـة عـلى تـولي مجلـس الشـورى سلطة التشريع وإقرار الموازنـة العامـة للدولـة والرقابـة عـلى أداء السلطة التنفيذية.

ورغم التقدم الذي أحرزته قطر عبر إجراء انتخابات مجلس الشورى في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، وتشكيل لجنـة عليـا للانتخابـات وصـدور قانــون الانتخــاب وقــرار وزارة الداخليــة بتقسـيم البــلاد إلى 30 دائـرة انتخابيـة. رغـم ذلـك، شـهد ترسـيم الدوائـر وتسـجيل الناخبيـن جدلًا داخليًا لاعتمادهما تصنيفات قبلية.

تجرى في قطـر انتخابـات للمجلـس البلـدي منــذ العــام 1999 وهي مستمرة بشكل دورى، أما أعضاء الحكومة فهم معينون بالكامل من قبـل الأميـر.

المؤسسة الوحيدة التى يتم انتخاب أعضائها هى المجلس البلدى المركزي، وهـ و مجلـ سلا يمتلك فعليـا إلا مراقبـة تنفيـذ القوانيـن والقرارات المتعلقة بالشأن البلدى وليس الرقابة على أداء أجهزة السلطة التنفيذية ذات الصلة. كما للمجلس حق تقديم مقترحات ورغبات للسلطة التنفيذيـة الـتى تقـرر الأخـذ بهـا أو إهمالهـا. وتظـل العملية الانتخابية البلدية ممتثلة للنظام الانتخابي الـذي صاغتـه الحكومـة (ممثلـة في وزارة الداخليـة) وقامـت بترسـيم دوائـره.

#### المملكة العربية السعودية

يتكون مجلس الشورى من رئيس و150 عضواً يختارهم الملك. وتحدد حقوق الأعضاء وواجباتهم وجميع شؤونهم بأمر ملكي. ينحصر دور المجلـس في تقديـم المشـورة غيـر الملزمـة للسـلطة التنفيذيـة. العلاقـة غيـر متكافئـة بيـن مجلـس الشـورى والحكومـة، بمـا يجعـل المجلـس مجـرداً مـن أيـة صلاحيـات تشـريعية أو رقابيـة ويتـرك الحكومـة مرجعيـة نهائيـة وعليـا في الشـؤون العامـة.

في ديسمبر 2021 أعلنت وزارة البلديات عن انتهاء الدورة الثالثة من عمـل المجالس البلديـة وذلـك بعـد التمديـد لهـا لمـدة عاميـن. وخـلاف ما تنـص عليـه المـادة 16 مـن قانـون نظـام المجالـس البلديـة، لـم تقـم الحكومـة بتحديـد موعـد انتخابـات الـدورة الجديـدة، وهـو مـا أدى لتراجع السعودية في هـذا المقيـاس بـ 3 درجـات.

وفى إحصاء للمجالس البلديــة عــام 2019 فقــد بلــغ عددهــا 285 مجلسًا بلديًا في مختلف مناطق ومحافظات السعودية، فيما بلغ عـدد الأعضـاء 3159 عضـواً منهـم 2106 أعضـاء منتخبيـن.

وكانت تجربة المجالس البلدية تعد الوحيدة -في العهد القريب-التى تجري فيها عملية الانتخاب لاختيار ثلثى المقاعد في كل مجلس فيما يعين وزير الشؤون البلدية والقروية الثلث الباقي. وجرت العملية الانتخابية الأولى عام 2005م، ثم تبعتها في 2011 و2015.

الجهـة المخولـة بوضـع آليـة الانتخـاب نظامـاً ودوائـر هي وزارة الشؤون البلديـة والقرويـة، وهي مـن يحـق لهـا تعديـل نظـام الانتخـاب وتعديـل الدوائـر.

#### دولة الإمارات العربية المتحدة

يُعـرَّف المجلـس الوطـنى الاتحـادي باعتبـاره السـلطة التشـريعية للدولة، إلا أن صلاحياته ما زالت استشارية، ويعتبر السلطة الاتحادية الرابعـة مـن حيـث الترتيـب في سـلم السـلطات الاتحاديـة الخمـس المنصوص عليها في الدستور وهي: (المجلس الأعلى للاتحاد، رئاسـة الاتحاد، مجلس وزراء الاتحاد، المجلس الوطني الاتحادي، والقضاء

لا ينـص الدسـتور عـلى حـق الانتخـاب ولا يتطـرق إليـه لأن الأصـل في تشكيل المجلـس الوطـني الاتحـادي كان بالتعييـن مـن قبـل حـكام الإمارات، ألا أنه منـذ نهايـة العـام 2006م تـم السـماح بإجـراء انتخابـات لاختيـار نصـف الأعضـاء يصـوت فيهـا عــدد محــدود مــن مواطــنى كل إمـارة يختارهـم حاكـم الإمـارة ويقيـد أسـماءهم ضمـن "الهيئـة الانتخابية». ويلاحظ غياب قانون ينظم العملية الانتخابية والاكتفاء بدليـل أصدرتـه اللجنـة الوطنيـة للانتخابـات عـام 2019م.

وبحسب الدستور فإن صلاحيات المجلس الوطنى الاتحادي محددة في مناقشـة أو إقرار أو رفـض مـا يعـرض عليـه مـن التعديـلات الدسـتورية ومشـروعات القوانيـن والميزانيـة العامـة السـنوية للاتحـاد وحساباته الختاميـة والمعاهـدات والاتفاقيـات الدوليـة.

وفي حيـن يمتلـك جميـع أعضـاء المجلـس (المنتخبيـن والمعينيـن) الحق في توجيه الأسئلة والاستفسارات إلى أعضاء الحكومة، إلا أنهم يفتق دون حـق الاسـتجواب وتشـكيل لجـان التحقيـق أو طـرح الثقـة.

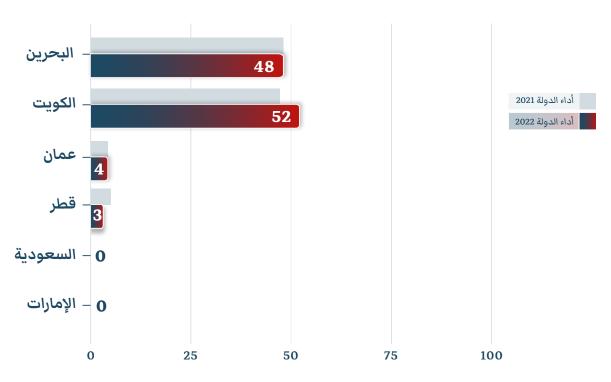
ووفقاً للمادة 92 من الدستور فإن لمجلس الوزراء صلاحية منع مناقشـة أي موضـوع إذا كان فيـه لـ «مصالـح الاتحـاد العليـا».

كمـا أن سـلطات المجلـس الوطـني لا تمتـد للحكومـات المحليـة في الإمارات السبع، وتنفرد إمارة الشارقة بوجود مجلس استشاري





# 3.3 المقياس الثالث: التنظيمات السياسية



رسم توضيحي 24: نتائج مقياس التنظيمات السياسية

الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	العناصر
0	0	0	0	8	22	مشروعية التنظيمات السياسية <b>30 درجة</b>
0	0	0	0	14	5	توافر أدوات المعارضة <b>25 درجة</b>
0	0	3	4	21	6	سلامة الممارسين <b>25 درجة</b>
0	0	0	0	3	6	الاستقلالية الإدارية والمالية <b>10 درجات</b>
0	0	0	0	6	9	المشاركة في الانتخابات كقوائم <b>10 درجات</b>
0	0	3	4	<b>52</b>	48	المجموع 100 درجة

جدول 3: نتائج المقياس الثالث - التنظيمات السياسية

#### مملكة البحرين

لدى البحريـن قانـون ينظـم عمـل التنظيمـات السياسـية عـلى أنهـا «جمعيـات سياسـية»، إلا أن البيئـة القانونيـة الـتي تعمـل مـن خلالهـا هـذه الجمعيات تعتبر بيئـة طاردة إذ قد تعرض النشـطاء والسياسـيين للمضايقـة والملاحقـة. وبحكـم بقـاء وتوسـيع العمـل بقوانيـن تقيـد المشـاركة السياسـية، يصبح العمـل السـياسي المنظـم في البـلاد هامشــاً.

تمارس هذه الجمعيات عملها السياسي المماثل لعمل الأحزاب السياسية باستثناء المشاركة في الحكومة. ولا يعارض النظام الانتخابي مشاركة الجمعيات في الانتخابات النيابية والبلدية وفق قوائم انتخابية خاصة بها.

بعض الجمعيات السياسية –تحديداً المعارضة – تم حلها بقرارات قضائية، فيما تعمل بعض الجماعات المعارضة بشكل سري أو مـن خارج البلاد.

ويلاحـظ تعـرض العديـد مـن قيـادات وأعضـاء الجماعـات السياسـية المُعارضـة للاعتقـال فيمـا يعيـش بعضهـم في المنـفى.

يحظر على الجمعيات السياسية تلقي التبرعات أو المساعدات من خارج إطار التنظيم وتقتصر مواردها المالية على تبرعات الأعضاء والاشتراكات الخاصة بالعضوية إضافة إلى المعونة التي تقدمها وزارة العدل. كما تخضع هذه الجمعيات لمراقبة وزارة العدل ولتدقيق ديوان الرقابة المالية والإدارية التابع للملك.

## دولة الكويت

تقدمت الكويت (5 درجات) في هـذا المقيـاس بعـد المصالحـة السياسـية وصـدور مرسـومين أميرييـن (نوفمبـر 2021) بالعفـو وتخفيـف الأحـكام عـن 35 معارضـاً سياسـياً بينهـم 11 يعيشـون في المنـفى.

لا ينـص الدسـتور الكويـتي عـلى حريـة إنشـاء الأحـزاب السياسـية ولا يحظرهـا لكـن الممارسـة الفعليـة للدولـة تمنـع تشـكيل الأحـزاب بشـكل رسـمى.

في أكتوبـر 2019 رفـض المجلـس الأعـلى للقضـاء الموافقـة عـلى الاقتراح بقانون بشأن تنظيم الهيئـات السياسية المقـدم مـن عـدد مـن

النـواب معتبـراً أنهـا «خطـر عـلى سـلامة الحكـم الديمقـراطي ووحـدة الوطـن واسـتقراره».

توجد تكتلات سياسية رئيسية لمختلف التيارات تعمل بشكل علني. هذه التكتلات السياسية تعمل على أرض الواقع ولها مراكزها وتجمعاتها كقوى سياسية تصدر مواقفها من الأحداث وتشارك في الانتخابات بمرشحين يتم الإعلان عن هويتهم بوضوح للرأي العام الكويتي. وقد اشتكى بعض هذه الجماعات من نظام الصوت الواحد الانتخابي الذي يصعب عليها الفوز كقائمة. ويلاحظ غياب الشفافية في عمل هذه التكتلات والإفصاح عن مصادر تمويلها.

#### سلطنة عمان

يعتبر تشكيل التنظيمات السياسية أو الانضمام إليها مجرماً في القانون العماني. ومع أن النظام الأساسي للدولة يمنح المواطنين حقوقاً مدنية كالتجمع السلمي ومخاطبة السلطات العامة والتعبير عن الرأي، إلا أنه لم تصدر بعد القوانين التي تنظم ممارسة هذه الحقوق كما تقيد قوانين أخرى (قانون الجزاء وقانون المطبوعات والنشر) بعضاً من هذه الحقوق.

في عام 2020 انضمت سلطنة عمان إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة وإلى الاتفاقيـة الدوليـة

لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وكذلك إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

تتيح السلطنة للمعارضين والحقوقيين العمانيين خارج البلاد فرصة العودة وتسوية أوضاعهم بشكل يبدو منهجياً ومستمراً.

لكن ذلك لا يشمل السماح لهم بممارسة أي نشاط سياسي داخـل السلطنة.



#### دولة قطر

على عـدد مـن المواطنيـن تصـل إلى «السـجن المؤبـد» بعـد تجمعـات احتجاجيـة عـلى قانـون الجنسـية وحـق الترشـح في انتخابـات مجلـس

تتراجع قطر في هذا المقياس على خلفية صدور أحكام بالسجن الشوري.

# المملكة العربية السعودية

التنظيمات السياسية بكل أنواعها محظورة في السعودية ويعـد الانتماء لأي منها جريمـة بحسـب القانـون.

وبحسب النظام الأساسي للحكم يجري التعامل مع مطالب الشأن العام على أنها فرديـة مـن خلال نصـه عـلى أن «مجلـس الملـك ومجلـس ولي العهـد مفتوحـان لـكل مواطـن ولـكل مـن لـه شـكوى أو مظلمـة، و[أن] مـن حـق كل فـرد مخاطبـة السـلطات العامـة فيمـا يعـرض لـه مـن الشـؤون."

التيارات السياسية الناشطة (في الداخل أو الخارج) ليس معترف بها رسمياً، بعضها تأطر في تنظيمات علنيـة أو سـرية أو شـبه سـرية، ودائماً ما يكون مصير قياداتها الاعتقال أو العمل من المنفى. ويلاحظ في السنوات الأخيرة تزايـد الاسـتهداف للنشـطاء السياسـيين.

لا توجد في قطر قوانين تنظم أو تسمح بتشكيل تنظيمات سياسية

بأي شكل من الأشكال، كما يغيب أي عمل منظم يمارسه المواطنون

لتناول مواضيع السياسة والشأن العام.

وكانت مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان بجنيف قد أدانـت (مارس 2022) إعـدام 81 شخصًا مـن بينهـم 41 مـن الأقليـة الشيعية شاركوا في احتجاجـات 2012/2011 للمطالبـة بالمزيـد مـن المشاركة السياسية.



لا تسمح القوانيـن في الإمـارات بوجـود أي نـوع مـن العمل السـياسي، ويلاحظ أن عدداً من المحاولات السابقة لتأطير أنشطة سياسية أو

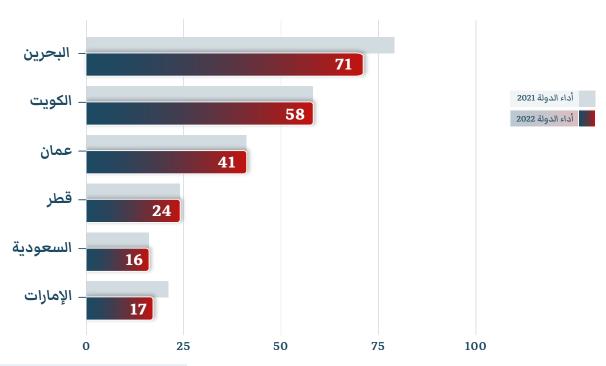
ناقدة لأداء السلطات تعرض أصحابها للمضايقة أو السجن أو سحب الجنسية أو الإبعاد.







# 3.4 المقياس الرابع: مؤسسات المجتمع المدني



رسم توضيحي 25: نتائج مقياس مؤسسات المجتع المدني

الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	العناصر
11	8	10	15	30	30	البيئة القانونية: ضمان حق الأفراد والجماعات في تأسيس المنظمات الأهلية وجمعيات النفع العام وجماعات الضغط <b>40 درجة</b>
2	4	10	20	18	30	النقابات والجمعيات المهنية: التشريع/ التعدد النقابي والاتحادات/ توافر أدوات العمل النقابي بما يشكل حق الإضراب <b>40 درجة</b>
2	2	2	3	5	6	استقلالية المؤسسات <b>10 درجات</b>
2	2	2	3	5	5	القيود والعراقيل <b>10 درجات</b>
17	16	24	41	58	71	المجموع 100 درجة

جدول 4: نتائج المقياس الرابع - مؤسسات المجتمع المدني

#### مملكة البحرين

تراجعت البحرين 8 درجات في هـذا المقياس، جـراء اعتمادهـا تعديـلاً عـلى قانـون الجمعيـات والأنديـة الاجتماعيـة والثقافيـة والرياضيـة، ينـص عـلى منـع أي منتـم لجمعيـة سياسـية أو ممـارس للعمـل السياسي أو عضـوٍ في السلطة التشريعية مـن الترشح لعضويـة مجالـس إدارات الأنديـة أو الهيئـات الرياضيـة. يضـاف ذلـك إلى حزمـة القيـود والعراقيـل ومنهـا التدقيـق الأمـني.

تقيد الحكومة جميع علاقات الجمعيات الأهلية بأي جهة خارج البلاد سواء من حيث الحصول على التمويل أو المنح الدراسية أو التدريبية أو الزيارات الميدانية، وتشترط الحكومة الحصول على موافقات رسمية مسبقة بهذا الخصوص.

لدى البحريـن أكثـر مـن 650 منظمـة أهليـة مرخصـة قانونـاً. يفـرض القانـون تقديـم طلبـات التأسـيس إلى الـوزارة المعنيـة، وهنـاك عـدد محـدود مـن الجمعيـات الـتي علقـت طلباتهـا دون تسـليم مؤسسـيها قراراً بالرفض. يلـزم القانـون القائميـن عـلى الجمعيـات بإجـراء انتخابـات دوريـة وتقديـم تقاريـر سـنوية، وقـد تـم حـل عـدد مـن الجمعيـات لاعتبارهـا «غير فاعلـة أو لعـدم قدرتهـا على تقديـم مـا ينفع المجتمع».

خلال العاميـن الماضييـن، تدخلـت وزارة العمـل والتنميـة الاجتماعيـة في تعييـن أو تجديـد نحـو 60 مجلسـاً إداريًـا. ومـع وجـود بعـض الاسـتثناءات، بشـكل عـام لا تتدخـل الحكومـة في توجيـه الأنشـطة الداخليـة للجمعيـات.

تتمتع البحريـن بحريـة معقولـة مـن العمـل النقـابي مـن الناحيـة القانونيـة، إذ يتيـح قانـون النقابـات العماليـة حـق تشـكيل وعمـل النقابـات وتكويـن الاتحـادات. لا تتدخـل الحكومـة في تشـكيل وإدارة هـذه النقابـات الـتي ينتخـب فيهـا الأعضـاء قياداتهـم بحريـة.

كما يكفل القانون حق العمل في الاحتجاج بما يشمل الإضراب، إلا أنه في السنوات الأخيرة جرى وضع قيود واسعة أمام تنظيم الاحتجاجات.

لا يسمح للموظفيان العامليان في المؤسسات الحكومية بتشكيل نقابات تمثلهم لكن بإمكانهم الانضمام إلى جمعيات مهنية تحت قانون الجمعيات الأهلية، كما هو الحال مع الأطباء والمهندسين والصحفييان، وهي كيانات تفقد كثيراً من الامتيازات والصفة الاعتبارية التى تتمتع بها النقابات

#### دولة الكويت

ينظم القانون الكويتي حق تكوين الجمعيات الأهلية، ورغم لجوء الحكومة إلى ذات القانون لحل عدد من الجمعيات بسبب ارتكابها "مخالفات" أو قيامها بأنشطة خارجية "دون إذن" إلا أن هامش عمل الجمعيات لا زال ملحوظاً.

يتيح القانون تشكيل النقابات العمالية في جميع القطاعات (الخاصة والحكومية) مع اشتراط موافقة وزير الشؤون الاجتماعية لاكتساب النقابة الصفة القانونية. ويستمر الاتحاد العام لعمال

الكويـت في نشـاطه منـذ تأسيسـه عـام 1961م.

لا يوجد تنظيم قانوني للنقابات المهنية، حيث ينظم المهنيون في الكويت أنفسهم تحت أطر قانون الأندية وجمعيات النفع العام. ورغم غياب المواد القانونية التي تنظم حق الإضراب إلا أنه جرى تنظيم عدد من الإضرابات.

يلاحظ تدخل الحكومة في تمويـل التنظيمـات النقابيـة، ويحصـل جميعهـا عـلى معونـات ماديـة متفاوتة بعضهـا مسـتمر بشـكل سـنوي.



#### سلطنة عمان

ينظم القانون في سلطنة عمان تشكيل وعمل الجمعيات الأهلية إلا أنـه يمنـح وزيـر التنميـة الاجتماعيـة سلطات إشـرافية واسـعة، وقـد سـجلت في سـنوات سـابقة حـالات لعــدد مـن الجمعيـات الـتي رفـض طلـب تأسيسـها دون توضيـح الأسـباب.

وتتدخل الحكومة في طبيعة تمويل الجمعيات الأهلية، ويتلقى بعضها دعماً مادياً منها.

وبعض اللوائح الإداريـة الـتي توضح الجوانـب الإجرائيـة ومتطلبـات الترخيـص للنقابـات والاتحـادات العماليـة، والـتي تمنـع كذلـك تأسـيس النقابـات في القطـاع العـام والقطاعـات الحيويـة.

ينظم العمل النقابي في عمان من خلال مواد ضمن قانون العمل

يلاحظ أن لـدى النقابـات العمانيـة (رغـم محدوديـة صلاحياتهـا) استقلالية ماليـة عـن الحكومـة ومساحة مـن العمـل الحر وغير الموجـه إلى حـد مـا.

#### حولة قطر 🚺

يتيح القانون في قطر إنشاء منظمات أهلية وجمعيات لكنه يمنعها من الاشتغال بـأي أنشطة سياسية ويضع قيـوداً عـلى أنشطتها. ويشترط القانـون موافقـة وزيـر الداخليـة الـذي يمتلـك صلاحيـة حلهـا إداريـاً. خلال سنوات مضت، تم توثيق عـدد من الطلبـات التي رُفضت دون تقديـم أسـباب.

بالنسبة للعمل النقابي، يكفل قانون العمل للمواطنين القطريين (فقط) الاشتراك وتكوين التنظيمات العمالية. يقتصر هذا الحق على

المؤسسات التي تضم 100 عامـل قطري عـلى الأقـل. يُمنـع الإضـراب عـلى العمـال الأجانـب لكنـه متـاح للقطرييـن وفـق شـروط وبموافقـة حكوميـة، كمـا تقـوم الحكومـة بتحديـد الإجـراءات والشـروط الخاصـة باللجـان العماليـة.

يتـم الترخيـص للجمعيـات المهنيـة لمـدة 3 سـنوات تجـدد بقـرار حكومـى.



#### المملكة العربية السعودية

بحسب احصائيــات رســمية (يوليــو 2021) تراجــع عــدد الجمعيــات الأهليـة إلى 1910 جمعيـة أهليـة في المملكـة بعــد أن بلـغ في العــام الـذي ســقه نحــو 2158 جمعيــة.

يعد تنظيم الجمعيات والمؤسسات الأهلية متأخراً في السعودية وقد بدأ عبر صدور مرسوم ملكي خاص في أواخر عام 2015م نـص عـلى اختصـاص وزارة الداخليـة في الترخيـص والرفـض إلى جانـب وزارة المـوارد البشـرية والتنميـة الاجتماعيـة وأي جهـة أخـرى مشـرفة عـلى القطـاع الـذى ستشـتغل فيـه المنظمـة.

وثقت جماعات حقوقية أن عدداً من الطلبات لم يحصل أصحابها على الموافقة من السلطات المختصة، فيما يجري اعتقال نشطاء في منظمات تعتبرتها الدولة «غير مرخصة».

تفتقـد التشـريعات السـعودية لقانـون خـاص بالنقابـات العماليـة ولا توجـد في البـلاد أيـة تنظيمـات عماليـة باسـتثناء بعـض اللجـان والجمعيـات والهيئـات الـتي تضـم مـزاولي بعـض المهـن.

وتختص «اللجنة الوطنية للجان العمالية» التي تم تشكيلها بقرار من وزيـر العمـل والتنميـة الاجتماعيـة (ينايـر 2019) بتمثيـل اللجـان العماليـة في بعـض مؤسسـات القطـاع الخـاص، وهي لجنـة (شـبه رسـمية) بصلاحيـات استشـارية وتخـص العمـال السـعوديين فقـط.

لا يزال حق العمال في تنظيم أنفسهم ضمن نقابات حرة معظورا كما أن الاقدام على خطوة من هذا القبيل قد يعرّضهم للفصل التعسفي أو الاعتقال أو الترحيل بالنسبة إلى العمال الاجانب.

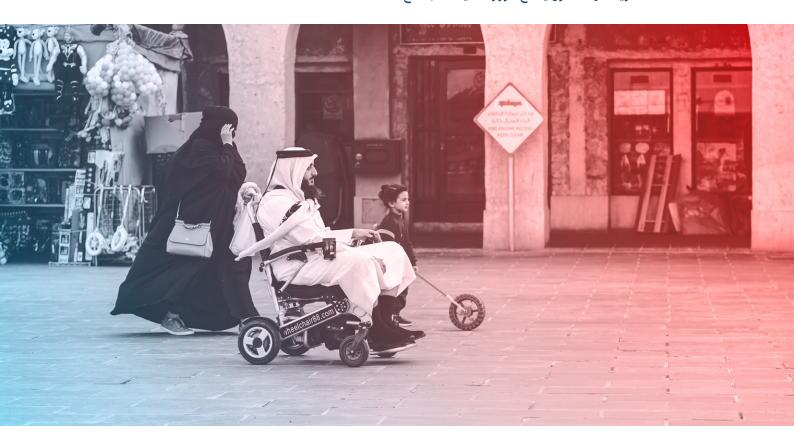
## حولة الإمارات العربية المتحدة

تراجعت الإمارات في هـذا المقيـاس مـع تشـديد السـلطات الحكومية للرقابة المالية والإدارية عـلى مؤسسـات المجتمع المـدني. وأصـدرت دبي مرسـوم رقم (9) لسـنة 2022 بـ «إخضاع الكيانـات الخاصة ذات النّفع العـام المُنشـأة بمُوجب تشـريع لإشـراف ورقابـة هيئـة تنمِيـة المجتمـع في دبي» الـذي يمـس مـن اسـتقلالية مؤسسـات المجتمـع المـدني ويقيـد أنشـطتها.

يوجـد في الإمـارات نحـو 250 جمعيـة أهليـة مرخصـة تنشـط في مختلـف القطاعـات وينظمهـا قانـون يمنـح لـوزارة تنميـة المجتمـع

سلطة الترخيص وصلاحيات إشرافية واسعة. وسجلت في السابق حالات لجمعيات تم حلها لأسباب ربطت بالتمويل أو العمل في السياسة.

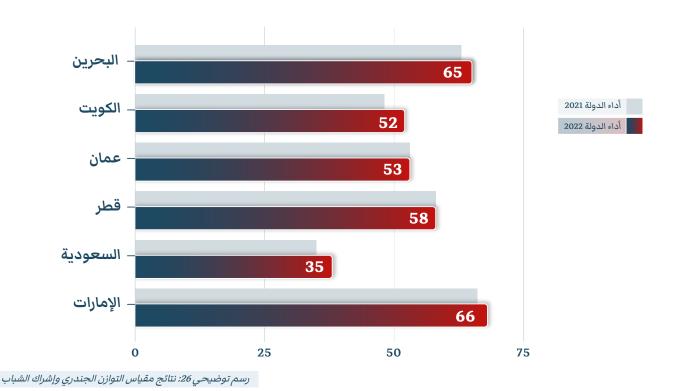
وفيما يغيب عن الدولة قانون بشأن تشكيل النقابات العمالية يجيز قانون العمل من أجره إذا ما يجيز قانون العمل من أجره إذا ما شارك في إضرابات. ورغم وجود بعض الجمعيات المهنية إلا أنها أقرب إلى العمل الأهلى منه إلى النقابى.







# 3.5 المقياس الخامس: التوازن الجندري وإشراك الشباب



العناصر	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
تمكين المرأة: <b>50 درجة</b>	46	39	40	40	23	48
إشراك الشباب: سن الاقتراع/ تولي المناصب العليا <b>25 درجة</b>	19	13	13	18	15	20
المجموع <b>75</b> درجة	65	52	53	58	38	68

جدول 5: نتائج المقياس الخامس - التوازن الجندري واشراك الشباب

#### مملكة البحرين

في التشكيل الحكومـي (يونيـو 2022) الـذي يعـد تغييـراً غيـر مسـبوق منذ استقلال البلاد. وشملت تعيينات الحكومـة وبعـض المناصـب الرفيعـة في البلاد تعيين 4 وزيرات ووجوهاً شابة بشكل ملحوظ. ورغم التقدم خـلال الأعـوام الماضيـة بمـا يشـمل وصـول المـرأة إلى رئاسـة مجلـس النواب، ليست هناك سياسـة واضحـة في تمكيـن المـرأة لتـولي المناصـب القيادية والعليا في الدولة وتبقى نسب تمثيل المرأة متدنية.

تتمتع المرأة البحرينية وفق الدستور بحق الترشح والانتخاب. لا وجـود لقوانيـن أو إجـراءات خاصـة ملزمـة تضمـن التـوازن الجنـدري في

تقدمت البحرين في هذا المقياس مع تعزيز تمثيل المرأة والشباب

# دولة الكويت

تقدمت الكويـت (4 درجـات) في هـذا المقيـاس بعـد خطـوات ملحوظة في تمكيـن المـرأة بعـد تعييـن 15 قاضيـة في السـلك القضـائي و4 نساء في المجلس البلدي (مـن مجمـوع 6 أعضـاء معينيـن). بالإضافـة إلى تعييـن 4 وزراء شباب في الحكومـة وشـابين في المجلـس البلـدي. ولا يـزال التمثيـل النسـائي في الحكومـة الكويتيـة محـدوداً (وزيـرة واحـدة).

للمرأة الكويتية حق الانتخاب والترشح في انتخابات مجلس الأمـة والمجلـس البلـدي، ولا توجـد قوانيـن أو إجـراءات تضمـن التـوازن

يقود المجلس الأعلى للمرأة (جهـة رسـمية تتبـع الملـك) مشـروعات ومبادرات لتمكيـن المـرأة. في قطاع الشباب، تـم إصـدار قـرار رقـم (2) لسـنة 2022 بإنشـاء

الحكومة أو مجلس الشورى أو المجلس النيابى المنتخب. رغم ذلك،

وتشكيل لجنة تمكين الشباب في القطاعيـن العـام والخـاص.

تنـص شـروط الترشـح لمجلـس النـواب عـلى ألا يقـل سـن المترشـح يـوم الانتخـاب عـن 30 سـنة، ومـن بيـن شـروط المشـاركة في التصويـت أن يكون المواطن قد بلغ من العمر 21 سنة، وهـو ما يجعـل شريحة من الشباب خارج العملية الانتخابية.

لوجـود برنامـج سـياسى واضـح لتمكيـن المـرأة سياسـياً.

يبلغ سـن الاقتراع للمؤسسـات المنتخبـة 21 عامـاً، وسـن الترشـح 30 عاماً، وهو ما يجعل شريحة من الشباب خارج العملية الانتخابي.

الجندري في الحكومـة أو في المؤسسـات المنتخبـة، كمـا تفتقـر الدولـة

يضاف لذلك أنه لا توجد سياسة واضحة لدى سلطات الكويت تجـاه إشـراك الشـباب في صنـع القـرار.

#### سلطنة عمان

ينص النظام الأساسي للسلطنة على المساواة بين الجنسين وجعلها واجباً على الدولة. كما يلاحظ تعزيز التمثيل النسائى على مستوى تعيينات الوزراء والوكلاء إلا أنه لا يزال محدوداً (3 وزيرات مـن مجمـوع 23 وزيـراً). كذلـك تعزيـز مشـاركة الشـباب في التشـكيل الـوزاري وعلى مستوى الوكلاء، رغم ذلك لا يتضح أن هذه الاجراءات تتم تحت سياســة واضحــة أو رسـمية.

يحـق للعمانيـات التصويـت ويتمتعـن بتكافـؤ الفـرص في الترشـح لانتخابات مجلس الشورى والمجالس البلدية. لا توجد قوانين تضمـن التـوازن الجنـدري في الحكومـة أو المؤسسـات المنتخبـة، كمـا لا توجـد سياسة وطنية مكتوبة ولا استراتيجية وطنية تستهدف تمكين المرأة في المناصب القياديــة أو العليــا في الدولــة، تعتمــد السـلطة في هــذا

السياق على توجيهات وقرارات سلطانية بالإضافة إلى الإشارات في الخطب الوطنية.

فيمـا عـدا منصـب السـلطان، فـلا توجـد مجـالات أو مناصـب في الدولـة تسـتثنى المـرأة مـن الوصـول إليهـا قانونـاً.

سـن الاقتـراع في سـلطنة عمـان هـو 21 عامـاً وسـن الترشـح هـو 30 عاماً، وهـ و مـا يجعـل شـريحة مـن الشباب خـارج العمليـة الانتخابيـة. فيما عدا النظام الأساسى للجنة الوطنية للشباب التي شكلتها الحكومـة عقـب أحـداث الربيـع العمـاني في 2011م، لا توجـد قوانيـن تضمـن إشـراك الشـباب في الحكومـة أو المؤسسـات المنتخبـة، كمـا لا توجد سياسة وطنية مكتوبة ولا استراتيجية وطنية تستهدف إشراك



#### 🗾 🧵 دولة قطر

ازدادت حصة المرأة في مناصب الدولة القيادية، وشمل التشكيل الحكومي (2021) تعيين 3 نساء في مناصب وزارية. كما ارتفع عـدد النساء في السلك القضائي بالتوازي مـع رؤيـة قطـر 2030 الـتي تطمـح لرفـع نسـبة النسـاء «القاضيـات» إلى نحـو 30٪.

للمرأة القطرية الحق في الترشح والانتخاب لكن ليس هناك قوانين أو أعراف تضمن التوازن الجندري سواء في التشكيلة الحكومية أو مجلس الشورى أو المجلس البلدي، ورغم ترشح 28 امرأة لعضوية

مجلس الشورى لـم تتمكن أي منهن مـن الفوز. ورغـم تعييـن أميـر البـلاد لعضوتيـن (مـن بيـن 15 عضـواً معينـاً) تبـقى نسـبة تمثيـل المـرأة القطريـة في مجلـس الشـورى هامشـية (2 مـن مجمـوع 45 عضـواً).

فيما يتعلق وإشراك الشباب، تحدد قطر سن الانتخاب في مجلس الشـورى والمجالـس البلديـة (18 عامـاً) والترشـح (30 عامـاً). لا توجـد سياسـية واضحـة فيمـا يتعلـق بتمكيـن الشباب واشـراكهم سياسـياً لكـن مـن الملاحـظ تـولي العديـد منهـم مناصـب وازنـة في الدولـة.

#### المملكة العربية السعودية

تقدمت السعودية 3 درجات على هذا المقياس إذ يُلاحظ تسارع وتيرة تمكين المرأة في الشأن العام باعتباره واحداً من بين أسرع مسارات الإصلاح خلال السنوات الأخيرة. في قطاع التعليم على سبيل المثال، بلغ إجمالي عدد عضوات هيئات التدريس السعوديات نحو 44%، كما تتقلد 1300 امرأة مناصب قيادية عليا في الجامعات، في الوقت الذي تشكل فيه نسبة السعوديات المبتعثات لاستكمال الدراسات العليا نحو 43%.

كمـا تـم تعييـن أول امـرأة في منصـب عضـو مجلـس إدارة البنـك المركـزي (يونيـو 2022) واسـتحدثت وزارة العـدل «إدارة نسـائية» أواخـر عـام 2021 وأسـندت عـددًا مـن مهـام «كتّـاب العـدل» إلى النسـاء عبـر ترخيصهـا لـ 57 امـرأة للقيـام بخدمـات التوثيـق.

كما فتحت وزارة الدفاع بـاب القبـول للمـرأة للالتحـاق بالوظائـف في مختلـف القطاعـات العسـكرية وبرتـب متنوعـة.

شاركت المرأة السعودية لأول مرة كناخبة ومرشحة في انتخابات المجالس البلديـة وحصلـت حينهـا عـلى 20 مقعـداً. لا توجـد في السعودية قوانيـن تضمـن التوازن الجنـدري في الحكومـة أو مؤسسـات الدولـة وبمـا يشـمل المجالـس البلديـة.

بالرغم من الإعلان عن تأسيس لجنة لتمكين المرأة إلا أنه حتى الآن لم تتول أي منهن منصباً وزارياً.

فيما يتعلق وإشراك الشباب، وبحسب نظام انتخابات المجالس البلدية، تم تحديد سن الاقتراع عند 18 عاماً والترشح عند 25 عاماً. منذ تولي الأمير محمد بن سلمان آل سعود ولاية العهد جرى تركيز الحديث على دور الشباب وتولى عدد منهم مهمات استشارية وتنفيذية حساسة منهم أمراء شباب تولوا مناصب أمراء مناطق ووكلاء وسفراء. رغم ذلك، تواجه سياسات تمكين الشباب الذين جرى تصعيدهم إلى مناصب عليا وفي دائرة صناعة القرار انتقادات تتعلق بأنهم لا يمثلون مختلف تلاوين المجتمع السعودي.



#### حولة الإمارات العربية المتحدة

تقدمت الإمارات في هـذا المقياس تبعـاً لاسـتمرار سياسـة الدولـة الفاعلـة في تمكيـن المـرأة. ارتفعـت نسـبة تمثيـل النسـاء في مجلـس الـوزراء إلى 9 وزيـرات، كمـا بلغـت نسـبة النسـاء نحـو 60% مـن إجمـالي القـوى العاملـة المواطنـة في «إكسـبو 2020 دبي».

للمرأة الإماراتيـة الحـق في الترشـح والانتخـاب في المجلـس الوطـني الاتحادي. وفي عام 2019م أصدر المجلس الأعلى للاتحاد قرارا بإلزامية أن تمثل المرأة نصف المقاعد المنتخبة في المجلس الوطني الاتحادى الـذى تترأسـه امـرأة.

ولتعزيز حضور المرأة في مؤسسات الدولة والتوازن بين الجنسين في العمـل أنشـأت الحكومـة مجلـس التـوازن بيـن الجنسـين في 2015م الذي يسعى إلى وضع تدابير تمييزية إيجابية ضماناً لانخراط النساء

في مجالات العمل الملائمة وعضوية المجالس التمثيلية ومجالس إدارة الشـركات لا سـيما العامـة والمدرجـة للتـداول.

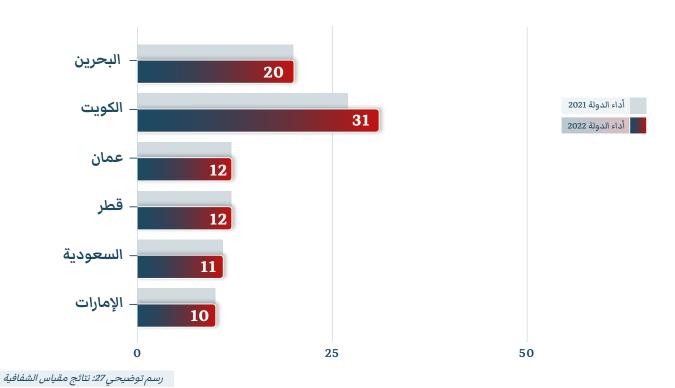
فيما يتعلق بإشراك الشباب، تنص القوانيـن عـلى أن سـن الترشـح للانتخابات هـ و 25 عاماً، ولا تحـدد القوانيـن سـن الاقتراع وهنـاك تركيـز في التغطيات الإعلامية على مشاركة كبار السن نظراً لحداثة الفكرة. لم يتمكن الباحثون من الاطلاع على سياسة أو استراتيجية مكتوبة أو معتمدة بشأن إشراك الشباب في صنع القرار لكن الحكومة أنشأت في 2016 مجلساً للشباب دوره استشارى في المواضيع والمجالات التي تخـص الشـباب. يُلاحـظ وجـود عـدة وزراء في الحكومـة الاتحاديـة مـن الشباب ووجود العديد من المشاريع والدعم المالي والسياسي لفئة الشباب من الجنسين.







# 3.6 المقياس السادس: الشفافية



الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	العناصر
5	6	7	7	16	10	مشاركة المعلومات: حق الوصول إلى المعلومة وتداولها ونشرها <b>25 درجة</b>
5	5	5	5	15	10	الرقابة المستقلة: الرقابة على أعمال وأداء السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعلى مصادر الثروات وإنفاق المال العام <b>25 درجة</b>
10	11	12	12	31	20	المجموع <b>50</b> درجة

جدول 6: نتائج المقياس السادس - الشفافية

#### مملكة البحرين

ينص قانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر على حق الحصول على المعلومة ونشرها. رغم ذلك، ترفض جهات حكومية الافصاح عن بيانات ومعلومات يثار حولها جدل في المجتمع، من بينهما مصروفات التسلح وقوائم البعثات الدراسية.

هنـاك توثيـق لحـالات تعـرض فيهـا صحافيـون ومصـورون ونشـطاء ومواطنـون للضغـط والتهديـد والاعتقـال بسـبب نشـر أو تـداول معلومـات، أو عبـر المشـاركة في وسـائل الإعـلام، وذلـك مـن خـلال

توظيف قانون العقوبات الذي ينص على عقوبات بالحبس والغرامات المالــة.

فيما يتعلق والرقابة المجتمعية، تم الترخيص للجمعية البحرينية للشفافية في عام 2001م لكنها لا تختص بالتدقيق في أوجه صرف المال العام ويقتصر نشاطها على إصدار البيانات والمشاركة في فعاليات لنشر القيم والمبادئ الداعمة للشفافية ومناهضة الفساد.

#### دولة الكويت

يتيح القانون رقم 12 لسنة 2020 حق الحصول على المعلومات، ويلـزم الـوزارات والمؤسسات الحكومية بأرشفة وتنظيم جميع البيانات والمعلومات وتسهيل الحصول عليها وضمان كشفها. رغم ذلك، سجلت الكويت حالات استدعاء لنشطاء بسبب نشر معلومات أو الكشف عن «قضايا فساد".

أنشأت الكويت في عام 2016 الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) التي تقوم بتلقي الشكاوى من الأفراد بشكل سري، ولها صلاحية التحقيق وإحالة المتهمين في قضايا الفساد المالي للنيابة، وهي الجهة المخولة بالحصول على إقرارات الذمة المالية من رئيس وأعضاء مجلس الوزراء ومجلس الأمة والمجلس البلدي والسلطة القضائية بالإضافة إلى رؤساء وأعضاء المجالس والهيئات التنفيذية ومن يشغلون مناصب قيادية في الحكومة.

فيما يتعلق والمشاركة المجتمعية في الرقابة، تم إنشاء جمعية الشفافية الكويتية عام 2006م لكنها تعرضت للحل من قبل السلطات، وفي مارس 2018 انتخبت الجمعية العمومية لجمعية الشفافية مجلس إدارة جديد.

كما تأسست جمعية الدفاع عن المال العام الكويتية في عام 2005م، وهي جمعية نفع عام وهدفها توعية المواطنين بأهمية الحرص على المال العام والدفاع عنه وصيانته.

يتبع ديوان المحاسبة مجلس الأمة ويعاون الحكومة والمجلس في الرقابة على تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق مصروفاتها في حدود الميزانية، ويقدم الديوان لكل من الحكومة ومجلس الأمة تقريراً سنوياً عن أعماله وملاحظاته. رغم ذلك، تتصاعد في الكويت انتقادات حادة على خلفية انتشار مظاهر الفساد في مؤسسات الدولة.

#### سلطنة عمان

لا يوجـ د قانـ ون ينظـم أو يضمـن حـق الحصـ ول عـلى المعلومـات. البيانـات الرسـمية للدولـة متاحـة بشـكل عـام، لكـن هنـاك، بحسـب مراقبيـن ومعارضيـن، تشـكيكاً بمـدى دقتهـا.

يفرض قانـون تجنـب تضـارب المصالـح وحمايـة المـال العـام عـلى المسـؤولين الإفصـاح عـن أملاكهـم وأصولهـم وثرواتهـم، لكنهـا تظـل سـرية ولا تنشـر للعلـن.

في سنوات سابقة، تم توثيق حالات لصحافيين أو نشطاء تعرضوا للتهديد أو التوقيف أو الحبس بسبب نشر معلومات أو تداولها، كما

تم إغلاق صحف ومؤسسات إعلامية وصحافية لـذات الأسباب. في هـذا العـام، تمـت إحالـة صحـافي إلى المحاكمـة عـلى خلفيـة نشـره حكمـا قضائيـا في قضيـة فسـاد.

فيما يتعلق والمشاركة المجتمعية في الرقابة، لا توجد مؤسسات مجتمع مدني مستقلة مختصة بالشفافية والتدقيق على صرف المال العام. وتقوم الجمعية الاقتصادية أحياناً بالتعاون مع منظمة الشفافية العالمية بهذا الدور في إطار محدود نظراً للقوانين الصارمة والسلطة التقديرية الواسعة للمسؤولين عن إنفاذ القوانين.

#### دولة قطر

أقر مجلس الشورى (مارس 2022) مقترحاً بـ «قانون بشأن تنظيم الحق في الحصول على المعلومات» لكنه لم ينشر حتى الآن ولا تُعرف تفاصيله. في سنوات سابقة رصدت حالات حول تعرض نشطاء وصحافيين لمضايقات وضغوط بسبب تداول معلومات، حيث يفرض كل من قانون المطبوعات والنشر وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية قيوداً مشددة.

فيما يتعلق والرقابة المجتمعية، لا توجد في قطر مؤسسات مدنية مستقلة مختصة بالشفافية والتدقيق على صرف المال العام. توجد هيئة رسمية تتبع الأمير مباشرة وهي «هيئة الرقابة الإدارية والشفافية»، وكذلك «اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية»، وهي لجنة حكومية.



#### المملكة العربية السعودية

في فبرايـر 2021 وافـق مجلـس الشـوري عـلى نظـام حمايـة البيانـات الشخصية، وأقر نظام حرية المعلومات. ورغم اعتماد مبدأ الشفافية والإفصـاح عـن المعلومـات، فـإن حـق الحصـول عليهـا لا يـزال مقيـداً بضوابط ومحددات سياسية وأمنية فضفاضة.

وبحسب منظمات حقوقيـة تعـنى بحريـة الـرأي والتعبيـر، منهـا مراسلون بلاد حدود ولجنة حماية الصحفيين – الولايات المتحدة-، تشهد السعودية تراجعاً في حرية الصحافة وتعطى قوانين مناهضة الإرهاب والجرائم الإلكترونية المحاكم يداً مطلقة في سجن الصحفييـن والمدونيـن.

تحتجز السعودية عشرات الصحفييـن والنشـطاء الإلكترونييـن. وتؤكد تقارير حقوقية لمنظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتـش تعـرض صحفييـن ونشـطاء إلى التعذيـب.

فيما يتعلق والمشاركة المجتمعية، لا وجود لأى مؤسسة أهلية معنية بالشفافية والتدقيق في مجالات صرف المال العام، يأتي ذلك بالرغـم مـن وجـود مطالبـات شـعبية في عرائـض ومقـالات تشـدد عـلى ضرورة محاربة الفساد.

يمكن للمواطنيـن مخاطبـة الهيئـة الوطنيـة لمكافحـة الفسـاد» الـتي تأسسـت في 2011م.

ويشير تقرير فريدم هـاوس للعـام 2022 الى تحسـن نسـبى فى توافر بعض البيانات الاقتصادية بما في ذلك البيانات المتعلقة بالميزانية الحكوميـة لكنـه أشـار إلى أن آليـات إنفـاق أمـوال الدولـة وصنـع القـرار الداخلي غير واضحة، حيث لا توجد آلية عامة لمحاسبة كبار المسـؤولين عـلى قراراتهـم كمـا أن ميزانيـة الدفـاع بعيـدة عـن الرقابـة العامـة كمـا أن بيانـات صنـدوق الثـروة السـيادية غامضـة إلى حـد كبيـر.



#### حولة الإمارات العربية المتحدة

رغم تطور إجراءات الإمارات الرقابية فيما يتعلق بمكافحة الفساد، لا يوجـ د قانـون يُنظـم أو يضمـن حـق الحصـول عـلى المعلومـات بمـا يتيح للأفراد ومؤسسات المجتمع المدني المشاركة في الرقابـة.

ثمة ما يُعرف بالدليل الإرشادي للوصول إلى المعلومات الحكومية من الجهات الاتحادية، وكذلك القانون بشأن "تنظيم ونشر تبادل البيانات" في دبي، المعني أساساً بإنشاء هيئة بيانات دبي. يلاحظ أن

نصوص مواد قانون العقوبات والقانون بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات ذات سلطة تقديرية واسعة وعقوبات غليظة خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات أو نشرها.

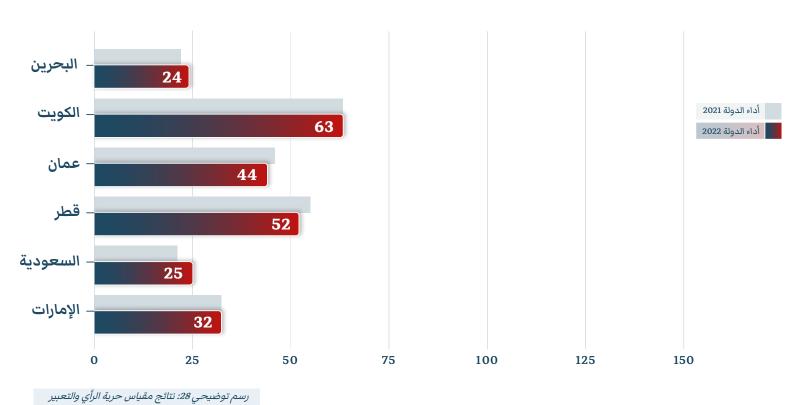
فيما يتعلق والمشاركة الشعبية، لا توجد مؤسسات مجتمع مـدني مختصـة بالشـفافية والتدقيـق عـلى صـرف المـال العـام.







# 3.7 المقياس السابع: حرية الرأي والتعبير



الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	العناصر
4	2	11	5	15	5	الحريات الصحافية <b>30 درجة</b>
5	5	7	5	15	5	استقلالية المؤسسات الإعلامية <b>30 درجة</b>
4	4	7	5	14	6	الرقابة على الإنترنت <b>30 درجة</b>
4	4	8	4	7	3	حرية وسلامة الأفراد في ممارسة النقد <b>30 درجة</b>
15	10	19	25	12	5	مواجهة خطابات الكراهية والتحريض على العنف <b>30 درجة</b>
32	25	52	44	63	24	المجموع 150 درجة

جدول 7: نتائج المقياس السابع - حرية الرأي والتعبير

#### مملكة البحرين

تمارس البحريـن تضييقـاً مسـتمراً عـلى حريـة الـرأي والتعبيـر وعـلى أصحـاب الآراء الذيـن لا يعبـرون عـن المواقـف الرسـمية بالملاحقـة القانونيـة والتشـهير وغيرهـا مـن الإجـراءات، وذلـك مـن خـلال قانـون حمايـة المجتمـع مـن الإرهـاب وقانـون العقوبـات وقانـون تنظيـم الطباعـة والنشـر.

تلاحق إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية الفاعلين في مواقع التواصل الاجتماعي وتخضعهم للمساءلة القانونية والترهيب وتقوم بحظر وتعطيل المواقع واستهداف الحسابات المؤثرة.

تُتهم البحريـن بالتجسـس عـلى مواطنيهـا داخـل البـلاد وخارجهـا. كما تُصنف منظمة "فريـدوم هـاوس" الأمريكية (مـارس 2022) البحريـن كدولة "قمعية غيـر حـرة".

تقدمت البحريـن مرتبـة واحـدة عـلى مؤشـر منظمـة "مراسـلون بـلا حـدود" لعـام 2021. ومـن أصـل 180 دولـة قيّمهـا التقريـر حلـت البحريـن فى المرتبـة 167.

لا تمتلك المؤسسات الإعلامية استقلالاً حقيقياً عن سياسات الدولة، كما لا يمكن لأي فرد إنشاء مؤسسات إعلامية بحرية بسبب القيود السياسية والقانونية والمالية.

ينص دستور البحرين وقانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر على حرية الـرأي والتعبير والصحافة، إلا أنه وبسبب تفسيرات غير متكافئة يتم استغلال القوانين لتقييد حرية الصحافة. هناك العديد من الاعتقالات والمحاكمات القضائية تجاه مواطنين ومقيمين بسبب تعبيرهم عن آرائهم، وطالت هذه الاعتقالات العديد من الصحفيين ونشطاء المعارضة.

يتناول قانون العقوبات في البحرين مسألة التحريض على الكراهية في المادة 172 التي نصت على عقوبات بالحبس والغرامة لمن "حرض بطريق من طرق العلانية على بغض طائفة من الناس أو على الازدراء بها، إذا كان مـن شـأن هـذا التحريـض اضطـراب السـلم العـام». رغـم ذلك، تنتشـر دعـوات الكراهية والاسـتهداف لأسـباب سياسـية ومذهبية في البلاد، كما يلاحـظ أن الدولـة تطبـق هـذه المـادة بانتقائيـة.

#### دولة الكويت

استمرت الكويت في استخدام قانون الجرائم الإلكترونية لتقييد حرية الـرأي والتعبيـر، وتابعـت ممارسـة رقابـة شـديدة عـلى محتـوى الإنترنت، واستدعت عـدداً من النشطاء للتحقيـق فيمـا اعتقلـت واحـداً عـلـ، الأقـا،،

ورغم أن وتيرة الملاحقات القانونية بحق النشطاء شهدت تراجعاً إلا أن القوانين المقيدة للحريات لم يطرأ عليها أي تعديل.

تراقب الكويت ما ينشرعلى الإنترنت عبر قانون جرائم التقنية المعلوماتية الصادرعام 2015م، والذي ينصعلى عقوبات تصل إلى الحبس والغرامات المالية، وتلاحق إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية (تابعة لـوزارة الداخلية) كل ما تراه مخالفاً للقانون.

وبسبب قانون الجرائم الإلكترونية (الذي تعرض لانتقادات من منظمات حقوقية دولية) تم سجن عدد من المدونين وأصحاب الـرأى الآخـر.

ووفق تصنيف منظمة مراسلون بـلا حـدود، تراجعت الكويت إلى المركـز الـ 158 ضمـن التصنيـف العالمـي لحريـة الصحافـة. واعتبـرت المنظمـة أن الكويـت رغـم كونهـا الدولـة "الأقـل قمعـاً" في منطقـة الخليـج إلا أنهـا تمـارس "سـيطرة كبيـرة عـلى الحقـل الإعلامـي".

تعود ملكية جميع الصحف المحلية والقنوات التلفزيونية الخاصة لعائـلات نافـذة، وعليـه، يبـدو مـن الصعـب اعتبارهـا مسـتقلة بشـكل كامـل عـن السـلطة التنفيذيـة في البـلاد خصوصـاً أن إجـراءات الترخيـص تحتـاج موافقـات حكوميـة.

لا تتعامل الدولة بشكل حاد وقمعي مع كل انتقاد يخص الحكومة وأدائها لكنها تتشدد في معاقبة أي رأي ينتقد أموراً تخص الأمير أو إثارة انتقادات ضد أي دولة خليجية. تحجب الكويت في أوقات متفاوتة بعض المواقع ذات المضمون السياسي.

شرعت الكويت قانون حماية الوحدة الوطنية ونبذ الكراهية الصادر عـام 2012م الـذي يجـرم «القيـام أو الدعـوة أو الحـض بـأي وسـيلة مـن وسـائل التعبيـر [...] عـلى كراهيـة أو ازدراء أي فئـة مـن فئـات المجتمـع أو إثـارة الفتـن الطائفيـة أو القبليـة أو نشـر الأفـكار الداعيـة إلى تفـوق أي عـرق أو جماعـة أو لـون أو أصـل أو مذهـب ديـني أو جنـس أو نسـب أو التحريـض عـلى عمـل مـن أعمـال العنـف".

رغم ذلك، هنـاك توثيـق لخطابـات كراهيـة لأسـباب طائفيـة وتجـاه العمـال الوافديــن خصوصـاً بعــد تفـشي جائحــة كورونـا. ويلاحــظ أن الحكومـة لا تتعامـل بشــكل جــدي مـع هــذه الحـالات.



#### سلطنة عمان

يقلص قانون المطبوعات والنشر (يشمل المنصات الإلكترونية) من حرية الرأي والتعبير في السلطنة، حيث تم توثيق ضغوط على الأفراد والمؤسسات. ويتعرض مواطنون عمانيون للتوقيف والاستجواب وممارسة ضغوط عليهم وفق ما وثقته منظمات حقوقية محلية ودولية، كما صدرت أحكام قضائية بحق مواطنين اتهموا بـ «التطاول على الـذات الإلهية» و»الإساءة للأديان السماوية».

ووفق تصنيف منظمة مراسـلون بـلا حـدود 2022، تراجعـت عُمـان 30 مركـزا لتحــل في المركـز الـ 163 ضمــن التصنيـف العالمــي لحريــة الصحافـة الــذى شــمل 180 دولــة.

في العموم، تبدو حرية الرأي والتعبير والصحافة في سلطنة عمان مكبلة ويلاحظ وجود مستويات عالية من الرقابة الذاتية. يتخوف كثيرون من مناقشة بعض القضايا نظراً لوجود ضبابية في القوانين وسلطة تقديرية واسعة لتفسير ما ينشر وإسقاطه على المواد ذات الصلة.

لا تمتلك المؤسسات الإعلامية استقلالاً حقيقياً عن سياسات الدولة أو الخطاب العام في المجتمع، وأية مؤسسة تقوم بذلك قد تعانى من الرفض أو الملاحقة أو إيقاف النشاط.

يمكن لأي فرد إنشاء مؤسسة إعلامية لكن ضمن قيود وشروط يصفهـا البعـض بـ «التعجيزيـة» مـن الناحيـة الماليـة، ومرتبطـة أيضـا

بموافقات أمنية. أما محطات الإذاعة وخدمات البث المباشر فهي متاحة ضمن قيود ويجب أن تختص بمواضيع لا تعدها الحكومة سياسية أو نقدية.

هناك مجموعة من القوانين ذات العلاقة بالرقابة، منها ما هو عام كقانـون الرقابـة عـلى المصنفـات الفنيـة وقانـون المطبوعـات والنشـر، ومنهـا مـا هـو خـاص مثـل قانـون الجـزاء العمـاني وقانـون جرائـم تقنيـة المعلومـات. توضح هـذه القوانيـن بشـكل عـام الممارسـات التي تُوجب الاعتقـال أو التوقيـف أو إلغـاء النشـاط.

هنــاك رقابــة ومتابعــة لصيقــة عــلى المحتــوى المنشــور في الإنترنــت تشـمل حجـب المواقع التي تنشر تحليلات أو دراســات سياسـية تصنـف مــن قبــل الحكومــة عــلى أنهــا معارضــة أو مثيــرة للشـغب.

الاتهامـات الموجهـة مـن قبـل السـلطات للمواطنيـن والمقيميـن الذيـن يتـم توقيفهـم بسـبب آرائهـم، تتنـوع بيـن القـذف أو السـب أو الشـتم العلـني وخـدش الحيـاء العـام أو مـا يتنـافى مـع تقاليـد وأعـراف المجتمع وصـولاً إلى تهم إثارة الـرأي العـام أو الإخـلال بالنظـام العـام أو مخالفـة الآداب العامـة.

يتعامـل قانـون الجـزاء العمـاني بشـكل جيـد وواضـح وصـارم فيمـا يتعلـق بمواجهـة خطابـات الكراهيـة والتحريـض عـلى العنـف، ممـا يعـطي قـدرا عاليـاً مـن الإحسـاس بالتعايـش والحمايـة.

#### حولة قطر 🌉

تراجعت قطر على هذا المقياس (4 درجات) جراء الأحكام القضائية الغليظة (السجن المؤبد) لمواطنيـن قـادوا احتجاجـات اعتراضـاً عـلى قانـون الانتخابـات.

وفيما تقدمت قطر في مؤشر مراسلون بـلا حـدود (9 مراتب) إلى المركز 119 (الأولى خليجياً)، تواجـه الدولـة انتقـادات مـن منظمـات حقوقيـة بسـبب ضغـوط ومحاكمـات قضائيـة تطـال نشـطاء، حيـث تتيـح الدولـة للمؤسسـات الإعلاميـة داخلهـا تنـاول الوضعييـن العـربي والعالمـي بسـقف حريـات مرتفـع، وهـو مـا لا يلاحـظ في القضايـا المحلـة.

لا تبدو وسائل الإعلام المحلية مستقلة وبموجب القانون فإن تأسيس صحيفة يستلزم موافقة من وزير الإعلام. تم توثيق مضايقات واستهداف لعدد من المواطنين والمقيمين بسبب تعبيرهم عن آرائهم.

تراقب السلطات الإنترنـت بحزمـة مـن القوانيـن، ومنهـا قانـون مكافحـة الجرائـم الإلكترونيـة الصـادر عـام 2014م الـذي حـاز انتقـادات

من منظمات حقوقية دولية. كما تخضع حرية الرأي والتعبير للمراقبة، إذ تنص المادة 19 من قانون مكافحة الإرهاب على منح السلطات صلاحيات واسعة لإجراء المراقبة بأية وسيلة لمدة 90 يوماً قبل أية مراجعة قضائية، ويتضمن قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية بنوداً مماثلة تتسم بأنها فضفاضة ومبهمة، حيث تجيز مثلاً سجن أي شخص أسس أو أدار موقعاً على الإنترنت يقوم بنشر «أخبار غير صحيحة، بقصد تعريض سلامة الدولة أو نظامها العام أو أمنها الداخلي أو الخارجي للخطر».

هناك قوانين تجرم التحريض على الكراهية والعنف. وانضمت قطر إلى جملة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمواجهة التمييز العنصري مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965م، والاتفاقية الدولية لقمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري لعام 1973م والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، لكن الدولة لم تشرع حتى الآن قوانين واضحة في هذا السياق. بالإمكان رصد خطابات تحريضية وعنصرية تجاه العمال الأجانب.

## المملكة العربية السعودية

شهدت السعودية تقدماً (4 درجات) في هذ المقياس تبعاً لتحسن إجراءات الدولة في مواجهة خطاب الكراهية والتحريض على العنف. رغم ذلك استمرت الدولة في اعتماد سياسات متشددة تجاه حرية الرأى والتعبير.

وبحسب منظمة مراسلون بـلا حـدود، شـهدت حرية الصحافة في السـعودية للعـام 2022 تحسـنًا طفيفًا (المرتبة 166 مـن أصـل 180) متقدمة 4 مراتب عـن العـام السـابق. وكانت منظمة فريـدوم هـاوس قـد صنّفت السـعودية في مؤشـر الحريـة لعـام 2022/2021 في المرتبة مـا دون الأخيـرة.

وبرغم الإفراج عن بعض الصحافيين والنشطاء خلال هذا العام فإن عشرات المواطنين قد تمّ منعهم من السفر لسنوات ومنع العائلات من السفر لمن هم في الخارج، فيما يخضع آخرون لمحاكمات غير علنية تتعلق بممارسة حرية الرأي والتعبير وانتقاد السلطات، ويقضي العشرات عقوبات بالسجن ويتعرض بعض السجناء (بحسب منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش) إلى التعذيب بشكل منهجي.

تم رصد حالات اعتقال ومحاكمة لصحافيين ونشطاء أجانب بتهم تتعلق بـ «الإلحاد والتعـرض للرمـوز الدينيـة». وكانـت اللجنـة الدوليـة لحمايـة الصحفييـن CPJ قـد صنّفت السـعودية بأنهـا واحـدة مـن أكثر دول العالـم انتهـاكًا للصحفييـن وحريـة التعبيـر، بحسـب بيـان لهـا في ديسـمبر 2021 وأدرجت اللجنـة السـعودية في المرتبـة الثامنـة عالميًا في اعتقـال الصحفييـن في ظـل احتجازهـا 14 صحفيـاً.

تنعـدم وسـائل الإعـلام الحـرة في السـعودية ويخضـع الصحفيـون والنشـطاء إلى مراقبـة مشـددة.

تقضي قوانيـن العقوبـات ومناهضـة الإرهـاب والجرائـم الإلكترونيـة بسـجن الصحفييـن أو إيقافهـم عـن العمـل عـلى خلفيـة أي انتقـادات في أي شـأن مـن شـؤون الدولـة وبمـا يشـمل الأمـور الدينيـة. تتنـوع الاتهامـات بيـن التجديـف أو المس بالديـن أو تهديـد الوحـدة الوطنيـة أو المـس بصـورة الملـك والدولـة.

لا تسمح السعودية بـأي انتقـاد لسياسـاتها الداخليـة والخارجيـة. وتُتهـم المملكـة بالتجسـس عـلى مواطنيهـا داخـل البـلاد وخارجهـا.

تمارس الدولة رقابة صارمة على الصحافة وتعود ملكية غالبية المؤسسات الإعلامية إلى مقربين من مؤسسة الحكم، كما تم توثيق منع إصدار تراخيص لمؤسسات صحيفة.

رغم ما نص عليه نظام المطبوعات والنشر بالحق في ممارسة «النقد الموضوعي والبناء الهادف إلى المصلحة العامة»، يعطي القانون حصانة لمؤسسة الحكم من أي انتقاد.

تستخدم السلطات السعودية قانون الجريمة الإلكترونية لإسكات المعارضين والصحفيين والحقوقيين بشكل واسع وحجب مواقعهم.

وتبرر الدولـة أسباب حجب المواقـع الإلكترونيـة بأسباب منهـا مخالفـة عقيـدة الدولـة السعودية وانتقـاد سياسـات الدولـة الخارجيـة أو الداخليـة.

يتم توثيق حالات عديدة من خطابات الكراهية والتحريض على خلفية مذهبية غالباً ضد الشيعة والإسماعيلية والصوفية. ولا تـزال فتـاوى التكفير متاحة على الموقع الإلكتـروني لـلجنة الدائمة للبحـوث العلمية والإفتـاء وهي جهـة حكوميـة رسـمية.



### دولة الإمارات العربية المتحدة

تستمر الإمارات في التضييق على حرية الـرأي والتعبيـر، ويعتمـد الأفراد والمؤسسات مستويات عالية مـن الرقابـة الذاتيـة. يُجـرم قانـون العقوبـات المسـاس بحـكام الإمـارات أو انتقـاد الأسـر الحاكمـة في الإمـارات السبع وحكومات الـدول الصديقة. وتُتهم الإمارات بالتجسس عـلى الأفـراد والنشـطاء والسياسـيين داخـل البـلاد وخارجهـا.

وتحكم الدولة الرقابة الإلكترونية على الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني عبر قانون الجرائم الإلكترونية. يتعرض هؤلاء إلى التشهير وتهم قضائية تشمل إهانة الدولة أو نشر معلومات كاذبة.

وبحسب منظمة مراسلون بلاد حدود، تراجعت الدولة إلى المرتبة (138) على مؤشر المنظمة (2022).

لا توجد استقلالية للمؤسسات الإعلامية عن سياسات الدولة، وأي مخالفة تكون تحت طائلة الملاحقة أو إيقاف النشاط بحسب القانون. وإذ يتيح القانون لأي فرد إنشاء مؤسسات إعلامية، يضع القانون قيوداً وشروطاً مبالغاً فيها وترتبط بموافقات أمنية. هناك عدد من المؤسسات الإعلامية الخاصة التي تشتغل في المجالات الترفيهية والتجارية فقط.

هناك منظومة قانونية محكمة لملاحقة أي انتقاد للدولة، يشمل ذلك ما هو عام كقانون المطبوعات والنشر وقانون العقوبات الإماراتي، ومنها ما هو خاص كقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات وتوضح هذه القوانين بشكل عام الممارسات التي توجب الاعتقال أو التوقيف أو إلغاء النشاط.

تحجب الدولة المواقع التي تنشر تحليلات أو دراسات سياسية قد تصنف على أنها مخالفة لسياسات الدولة. هناك قيود مجتمعية وقانونية وسلطة تقديرية واسعة لسلطات إنفاذ القوانين من الادعاء العام والشرطة والأجهزة الأمنية في تفسير ما يقال أو يكتب أو ينشر، وهو ما يجعل من حرية الرأى مقيدة.

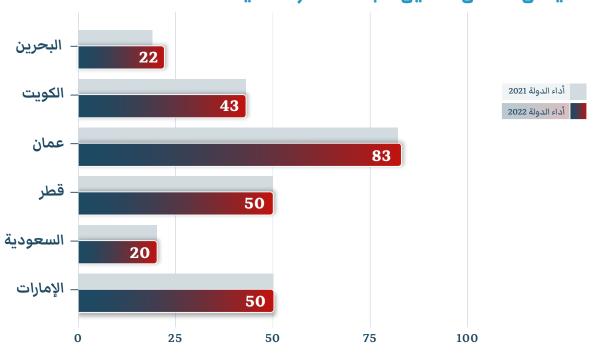
تنص القوانين الإماراتية في عدد من موادها على تجريم التحريض على الكراهية أو الفرقة أو ما من شأنه الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلم الاجتماعي، وإذا ما استخدم الدين أو المؤسسات الدينية أو أي من المؤسسات العامة أو المنظمات الأهلية لهذه الأغراض اعتبر ذلك ظرفا مغلظا في مضاعفة العقوبة. رغم ذلك، يشهد الفضاء الإلكتروني منشورات طائفية من بعض المغردين الذين لا يتعرضون لأية ملاحقة قانونية.







# 3.8 المقياس الثامن: تمثيل الجماعات والأقليات



رسم توضيحي 29: نتائج مقياس تمثيل الجماعات والأقليات

الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	العناصر
20	7	21	35	15	12	المساواة: ضمان حق كافة المواطنين على حد سواء من كامل حقوق المواطنة <b>40 درجة</b>
20	6	19	30	20	5	التمييز: ضمان عدم التمييز لأسباب سياسية أو دينية أو ثقافية أو مناطقية أو عرقية أو طبقية 40 درجة
10	7	10	18	8	5	التمثيل المتناسب: ضمان تمثيل متناسب وعادل للجماعات والأقليات في مؤسسات الدولة <b>20 درجة</b>
50	20	50	83	43	22	المجموع 100 درجة

جدول 8: نتائج المقياس الثامن - تمثيل الجماعات والأقليات

### مملكة البحرين

تقدمت البحرين 3 درجات في هذا المقياس لما تضمنه التشكيل الحكومي (يونيو 2022) من تمثيل ملحوظ للطائفة الشيعية مقارنة بالحكومات السابقة. رغم ذلك، تؤكد هيئات ومنظمات حقوقية «وجود سياسات للتمييز الطائفي والعرقي والمذهبي" (المراجعة الدورية لحقوق الإنسان، تقارير وزارتي الخارجية الأمريكية والبريطانية).

تُتَهِمُ الحكومـة باتبـاع سياسـات تمييزيـة (طائفيـة/ إثنيـة/ عرقيـة/ قبلية) في تعيينـات الوظائف العليا والـوزارات السيادية وتوزيـع الدوائر الانتخابيـة والتعيينـات القضائيـة وتوزيـع الثـروة والخدمـات الإسـكانية وتوزيـع البعثـات الدراسـية.

ينص الدستور على المساواة بين المواطنين، كما صادقت البحرين على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز

العنصري واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما انظمت البحرين إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية.

رغم ذلك، هناك انتقادات واسعة تتعلق بالتزام الحكومة البحرينية في تنفيذ هـذه التشريعات والقوانين والالتزام بها.

لا يوجد قانون يجرم التمييز في البحرين، ورفضت الحكومة سابقاً مقترحاً لتمريره من المجلس النيابي.

لا تعكس تشكيلات مؤسسات الدولة تمثيلاً يتناسب مع حجم الجماعات والأقليات في البلد، كما توجد جماعات بعينها مهيمنة على بعض أو كل مؤسسات الدولة بما يفوق حجمها العددي في المحتمع.

### دولة الكويت

لم تظهر أي بـادرة لإيجـاد حـل ملـف فئـة «البـدون» و»المقيميـن بصـورة غيـر قانونيـة» في الكويـت حيـث يعـاني أكثـر مـن 100 ألـف فـرد مـن صعوبـات العيـش والاندمـاج في المجتمـع. وبحسـب منظمـة هيومـن رايتس ووتش، اسـتدعت السـلطات 19 ناشـطاً مـن فئـة البـدون إلى التحقيـق بسـبب مشـاركتهم في تجمعـات أسـبوعية.

تمثل قضية البدون أقسى مظاهر التمييز في الدولة وتعتبر هذه الفئة الأقلية المهمشة الأهم في الكويت، فهي محرومة من حقوق المواطنة، فضلاً عن أن يكون لها مناصب وتمثيل في الدولة.

يشير دستور دولة الكويت إلى مبدأ المساواة، إذ نصت المادة 7على أن «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين». فيما يتعلق وحق الانتخاب لا

يحق الترشح إلا للمواطن الكويتي بصفة أصلية، أي أن يكون منتمياً للعوائل التي كانت متواجدة في الكويت منذ ما قبل العام 1920م. أما الكويتيون الحاصلون على الجنسية بالمواد الأخرى (كالنساء المتزوجات من كويتيين أو الحاصلين على الجنسية بسبب تقديمهم خدمات جليلة للكويت) فلا يستطيعون التصويت في الانتخابات إلا بعد مضي 20 سنة على اكتسابهم للجنسية.

يلاحظ أن التشكيل الحكومي والمناصب القيادية والقضاء لا تعكس تمثيلاً متناسباً مع تنوع وحجم الجماعات والأقليات في الكويت.

لا يوجـ د في الكويـت قانـون واضـح يجـرم التمييـز، لكـن جـرى عـام 2012م تشـريع قانـون حمايـة الوحـدة الوطنيـة ونبـذ الكراهيـة، وهـو لا يبـدو كافيـاً لسـد الثغـرات ومظاهـر التمييـز في الدولـة.



### سلطنة عمان

ينص النظام الأساسي للسلطنة على أن العدل والمساواة والشورى أساس للحكم ويحرِّم التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الـدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي، رغم ذلك، لا يوجد قانون يجرم التمييز.

صادقت السلطنة على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز أشكال التمييز أشكال التمييز ضد المرأة، إلا أن هذه الاتفاقيات لم تترجم إلى قوانين أو لوائح أو ممارسات تجرم الممارسات التمييزية.

هنـاك قوانيـن خاصـة مثـل قانـون الخدمـة المدنيـة وقانـون العمـل اللـذان يحرمـان التمييـز بيـن المواطنيـن المتكافئيـن في الحصـول عـلى الوظيفـة المتقـدم لشـغلها أو معاملتهـم عـلى حـد سـواء، ولا يجرمانـه.

سجلت في سنوات سابقة قضايا ضد بعض الأجهزة الحكومية بناء على قانون الخدمة المدنية لإبطال قرارات تعيين، كما رفعت قضايا ضد بعض الأجهزة الحكومية على أساس التمييز ما بين الذكور والاناث.

المواطنون يتم التعامل معهم بشكل متساوٍ، لكن هناك حالات قد تعود إلى ممارسات فردية - قبلية أو تقليدية - ولا تبدو ممنهجة.

لوحظ مؤخراً أن التعيينات بمراسيم سلطانية شملت فئة العمانيين من أصول هندية كما قام جهاز الاستثمار العماني بتعديل عضوية بعض مجالس إدارات الشركات (شبه الحكومية) لتعزيز التنوع العرقى بيـن أعضائهـا.

مظاهـر التمييـز دينيـاً تبـدو محـدودة إذ إن قانـون الجـزاء العمـاني يجـرم الإسـاءة إلى الأديـان (المادتـان 269 و273)، كمـا أن التمييـز يُفسـر عـلى أنـه إثـارة النعـرات الدينيـة أو المذهبيـة أو القبليـة وهي مجرمـة أيضـاً فى قانـون الجـزاء العمـانى.

تعلق أبرز تمثلات التمييز في عمان في التأهل للوظائف المعلن عنها في الجهات غير الخاضعة للتشغيل المركزي أو الموحد، مثل الشركات المملوكة للدولة والهيئات الرقابية، والهيئات العامة المنشأة لأغراض خاصة. كما أن هناك مظاهر تمييز ممارس وضغط اجتماعي ضد العمانيات المتزوجات من غير عمانيين.

يضاف لذلك وجود تمييز في تفسير شرط الكفاءة الوارد في قانون الأحوال الشخصية، وهناك حالات أقرت المحكمة العليا تفسير المحكمة الابتدائية أو الاستئناف في اعتبار البعد العرقي أو الطبقي (المكانة الاجتماعية) كأحد تفسيرات شرط الكفاءة واستندت عليه في إبطال عقود زواج.

### دولة قطر

يُقلَل قانون الجنسية (2005) من حقوق (المساواة) و(التمثيل المتناسب) لمكونات اجتماعية من القطريين. رغم نص الدستور على أن المواطنين «متساوون في الحقوق والواجبات العامة وأن لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين»، يمنع قانون الجنسية المواطنين القطريين «المتجنسين» بعد عام 1930 من حق الترشح أو الانتخاب.

بناءً على آثار القانون، تنقسم المواطنة القطرية إلى مواطنين «أصليين» وآخرين خلاف ذلك، وهو ما يشي بوجود طبقية اجتماعية، وتتقدم المشاركة في الانتخابات والخدمات الإسكانية المواضيع التي يتم التمييز فيها.

ورغـم انضمـام قطـر لاتفاقيـة القضـاء عـلى التمييـز العنصـري منـذ العـام 1976 إلا أنهـا تفتقـد لأي تشـريعات خاصة في الدولـة تجرِّم أعمـال التمييـز العنصـري والفصـل العنصـري الـتي تصـدر عـن فـرد أو جماعـة أو منظمـة أو تعاقـب عليهـا.

لا يبدو من السهل فهم توزيع التشكيلات في مؤسسات الدولة والتأكد من عدالتها خصوصاً مع عدم وجود إحصاءات دقيقة. هناك مزاعم بأن القبائل الأكثر قرباً والتصاقاً مع العائلة الحاكمة لها نصيب أكبر في مؤسسات الدولة بدءاً من المناصب الحكومية العليا وصولاً لبقية المؤسسات المدنية والأمنية والعسكرية، وهناك أقليات بتمثيل



### المملكة العربية السعودية

بحسب تقرير الحريات الدينية الصادر عن الخارجية الأمريكية (يونيـو 2002) فإن السعودية تصنّف منـذ عـام 2004 عـلى أنهـا «دولـة ذات قلـق خـاص» لتورطهـا في انتهـاكات منهجيـة وفظيفـة للحريـة

وأكـدت الخارجيـة البريطانيـة (ينايـر 2022) أن السـعودية «لا تـزال الاعدام والقيـود المفروضـة عـلى حقـوق المـرأة والتمييـز في توزيـع

ليست هناك نصوص دستورية أو قانونية تضمن التمثيل المتكافئ بين المكونات المجتمعية. تناول مفاهيم المواطنة والوحدة الوطنية لا تنتج مـن أي خلفيـة قانونيـة. قبالـة ذلـك، هنـاك مواقـف وخطابـات حكوميـة ترتكـز عـلى الشـريعة الإسـلامية وعـلى مبـدأ أن التمييـز محـرم

تنص المادة 12 من النظام الأساسي للحكم على أن «تعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام»، لكن نادراً ما يجري تطبيـق هـذه المادة في حالات التمييـز الموثقـة في البلاد على أساس طائفي أو قبلي أو مناطقي.

وبحسب منظمـة هيومـان رايتـس ووتـش في تقريرهـا لعـام 2022 فإن السعودية لا تسمح لأتباع ديانات أخرى غير الإسلام بممارسة

شعائرهم في الأماكن العامة، وتميز بشكل ممنهج ضد الأقليات الدينية المسلمة، ولا سيما الشيعة الاثنا عشرية والإسماعيليين، بمـا يشـمل التمييـز في التعليـم الحكومـي والقضـاء والحريـة الدينيـة والتوظيف.

ورغم خطوات الحدمن خطاب الكراهية وعدم التسامح الوارد في بعـض الكتـب المدرسـية الدينيـة خـلال عـام 2021، إلا أن النصـوص الحالية أبقت على المحتوى الذي يحط من قدر الممارسات المرتبطة بالمسلمين الشيعة والصوفيين. وقد رصد تقرير الحرية الدينية الذي أعدته وزارة الخارجية الاميركية للعام 2021 حالات عديدة من خطاب التحريض على الكراهية والتنمّر على خلفية عقائدية.

في الوقت نفسـه، تحـدّث التقريـر عـن "تحسـن نسـبي" في إزالـة مقاطع مـن الكتب المدرسية الـتى تحـرّض عـلى الكراهيـة والعنـف ضـد الأديـان الأخـرى (المسـيحية واليهوديـة).

لا يوجـد قانـون يجـرم التمييـز، وتتحفـظ السـعودية عـلى العديـد مـن مـواد المواثيـق والمعاهـدات الدوليـة الـتي وقعـت عليهـا، بعضهـا يتعلق بحقوق المواطنة للمرأة (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) والبعض الآخر حول حقوق أخرى تعتبرها الدولة مخالفة لأحكام الشريعة (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري).

### حولة الإمارات العربية المتحدة

ينص الدستور في المواد (14 و25) على حق المساواة بين المواطنين والعدالة الاجتماعية وأن لا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي.

رغم ذلك، هناك تمييز ضمني في الانتفاع ببعض الحقوق أو الحصول على معاملة تفضيلية مرتبطة بما إذا كان المواطن إماراتياً بالقانون أو بالتجنس أو بالتبعية (قانون الجنسية الإماراتي)، ويشمل ذلـك منـع الإماراتييـن بالتجنـس أو التبعيـة مـن الترشـح والانتخـاب وإسـقاط الجنسـية في حـال التغيـب عـن البـلاد لسـنتين.

في عـام 2015م صـدر مرسـوم بقانـون بشـأن مكافحـة التمييـز والكراهيـة، لكنـه لا يضـع بشـكل وافِ تعريفـاً للتمييـز ومجالاتـه. هنـاك أيضاً قوانين خاصة مثل قوانين العمل تحرم التمييز بين المواطنين المتكافئيـن في الحصـول عـلى الوظيفـة المتقـدم لشـغلها أو الإخفـاق في معاملتهم على حـد سـواء، لكنهـا قوانيـن لا تجـرم التمييـز، وفي حـال

وقعت مخالفة لهذا التحريم فلا عقوبة جنائية أو مانعة للحرية، وإنمـا يكتـفى بإبطـال القـرارات ورد الحقـوق والتعويـض عـن الضـرر المادي والنفسى.

يتطلب إنفاذ الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الإمارات، ومنهـا اتفاقيـة القضـاء عـلى جميـع أشـكال التمييـز العنصـري (1974م) واتفاقيـة القضـاء عـلى جميـع أشـكال التمييـز ضـد المـرأة (2004م)، أن تقـوم الدولـة بتعديـل القوانييـن الوطنيـة أو إصـدار أدوات قانونيـة أو اتخاذ تدابيـر إداريـة مناسـبة.

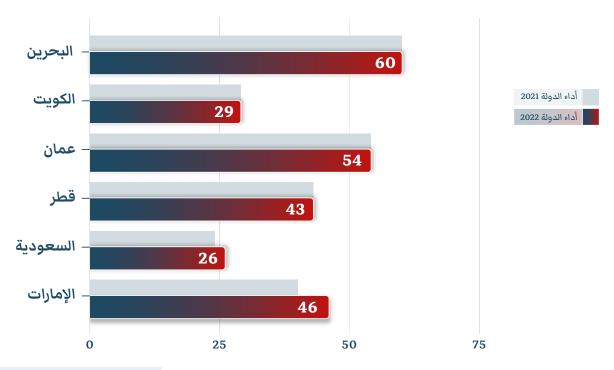
رسمياً، لا توجـ د نسب محـ ددة أو معاييـ ر تفضيليـ ة تعـطى فئـ ة أو جماعة من الشعب دون أخرى أولوية أو نفاذية في الوظائف القيادية والحساسـة في مؤسسـات الدولـة. رغـم ذلـك، يُلاحـظ وجـود بعـض الاعتبارات القبلية، إذ إن أغلب الأماكن الحساسة يتقلد مناصبها أبناء قبائل محددة منطوية تحت تحالفات قبلية رافقت تأسيس الإمارات.







## 3.9 المقياس التاسع: الجاليات الأجنبية



أحنسة	، الجاليات اا	مقياس	, 30: نتائج	توضيحي	رسم

الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	العناصر
24	17	23	22	10	30	الإقامة المستقرة والفاعلة: وجود أنظمة تتيح للوافد الأجنبي إقامة عادلة وواضحة <b>35 درجة</b>
2	4	2	12	11	10	التمثيل النقابي/المهني: حق العضوية والانتخاب والترشح ورعاية المصالح <b>20 درجة</b>
20	5	18	20	8	20	النشاط المجتمعي: حق الجاليات في تنظيم الأنشطة وإنشاء الجمعيات والأندية <b>20 درجة</b>
46	26	43	54	29	60	المجموع 75 درجة

جدول 9: نتائج المقياس التاسع - الجاليات الأجنبية

### مملكة البحرين

عـززت الحكومـة مـن فـرص الإقامـة المسـتقرة عبـر الإعـلان عـن تأشـيرة طويلـة الأمـد "الإقامـة الذهبيـة" (فبرايـر 2022) تمنـح للأجانـب العامليـن الذيـن لا يقـل دخلهـم الشـهري عـن ألـفي دينـار (حـوالي 5,300 دولار أمريـكي) أو المتقاعديـن الذيـن لا يقـل دخلهـم الشـهري عـن أربعـة آلاف دينـار (حـوالي 10,600 دولار) أو أصحـاب العقـارات أو الموهوبيـن، وذـك وفـق اشـتراطات حكوميـة.

وكانت الحكومة قد أقرت سابقاً تصاريح "العمل المرن" التي تتيح للأجانب حق العمل والإقامة دون الحاجة لكفيل. صادقت البحرين على 10 اتفاقيات من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، منها خمس

أساسية. وللبلاد سجل مميز ورائد في ما يتمتع به العمال المهاجرون والأجانب وعائلاتهم من إقامة عادلة وقلما تواجه انتقادات حقوقية بهذا الخصوص.

فيما يخص المشاركة في الانتخابات البلدية، يحق للأجانب المقيمين والذين يمتلكون عقاراً التصويت في الانتخابات دون الترشح.

تتيح قوانين الدولة للعمال الأجانب حق العضوية والتصويت في انتخابات النقابات والجمعيات المهنية لكنها لا تتيح لهم الحق في الترشح، ووفق دليل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية هناك عشرات المنظمات والجمعيات والأندية الخاصة بالجاليات.

### دولة الكويت

انضمت دولة الكويت إلى منظمة العمل الدولية منذ عام 1961م وصادقت على 19 اتفاقية من اتفاقياتها ومنها سبع من الاتفاقيات الأساسية الثمانية.

تتعرض الكويت لانتقادات واسعة فيما يتعلق وحقوق العمال الوافدين. في العام 2015م أصدرت الكويت عقداً موحداً للعمال الوافدين وتسمح لبعض العمال بنقل كفالتهم إلى رب عمل جديد بعد 3 سنوات من العمل دون أي اشتراطات. لكن هذه الإصلاحات لا تشمل عاملات وعمال المنازل الوافدين.

عدد كبير من العمالة الوافدة يقعون ضحايا لتجار الإقامات.

لا يحق للأجانب التصويت في الانتخابات البلدية.

تتيح قوانيـن الدولـة حـق انضمـام غيـر الكويـتي للنقابـات دون حـق التـشـح.

كما ويتيح قانون العمل للعمال الأجانب حق اختيار ممثل لهم للإعراب عن رأيهم لـدى مجلس إدارة النقابـة.

يمنع قانون الأندية وجمعيات النفع العام غير الكويتيين من تأسيس أي جمعية أو نادٍ، وفيما يسمح لهم بعضوية «الانتساب» يمنعهم من التسجيل في الجمعية العمومية أو الترشح لمجالس الإدارات.

ويتاح للجاليات تنظيم فعالياتهم والوطنية والاجتماعية والرياضية والدينية على نطاق ضيق.

### سلطنة عمان

صادقت سلطنة عُمان على خمس من الاتفاقيات الثماني الأساسية لمنظمة العمل الدولية منذ انضمامها إليها عام 1994م. كما وقعت السلطنة (يونيو 2022) مع منظمة العمل الدولية مذكرة تفاهم حول تمديد العمل ببرنامج «العمل اللائـق».

يُحرم الأجانب المقيمون في سلطنة عمان من المشاركة في الانتخابات البلدية التي تقتصر على العمانيين.

في عام 2021 ألغت الحكومة العمانية العمل بنظام شهادة عدم الممانعة الذي كان يفرض على العاملين الأجانب الحصول على شهادة عدم ممانعة من الكفيل قبل الانتقال إلى كفيل أخر، ويكتفى النظام الحالي باعتبار مدة العقد (سنتين) كافية للوفاء بحق الكفيل الأول ويستطيع العامل بعدها نقل كفالته بحرية.

قانـون إقامـة الأجانـب ولائحتـه التنفيذيـة تسـمح للعامليـن غيـر

العمانيين باستقدام أسرهم أو من يعولونهم ضمن قواعد وشروط محددة، من بينها الحد الأدنى لراتب العامل الذي يمكنه استقدام عائلته، ومن الحقوق توضيح مسؤولية الكفيل في ضمان وصول العامل وأسرته إلى تغطية صحية مناسبة، وهناك استثناءات بحسب الأحوال لمراعاة الظروف الأسرية والثقافية.

يمكن للعمال الأجانب المشاركة في العملية النقابية من خلال الانضمام للجمعية العمومية للنقابات والمشاركة في كل الجوانب التي ترتبط بمهام الجمعية العمومية، ولكن لا يمكنهم تأسيس هذه النقابات أو الترشح لهيئتها الإدارية المحصورة على العمانيين.

بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية، يستطيع أفراد الجاليات الأجنبية تنظيم الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية التي تخصهم وكذلك إنشاء وإدارة جمعيات أو أندية خاصة.

### دولة قطر

رغم حزمة القوانين والقرارات الـتي اتخذتها الحكومة القطرية خلال العامين الماضيين لتحسين بيئة عمل العمال الوافدين، إلا أن تقارير حقوقية تشير إلى أن بعض الإصلاحات «غير فاعلة»، وأن بعض العمال «لا يزالـون يتعرضون للاستغلال».

يتيح القانون للعمال الوافدين تغيير جهة عملهم دون استحصال موافقة صاحب العمل، ويؤسس لإلغاء نظام الكفالة. وتعتمد الحكومة حداً أدنى للأجور قيمته 1,000 ريال قطري (275 دولار)، بالإضافة إلى توفير ظروف سكنية وغذائية لائقة للعمّال. لمنظمة العمل الدولية مكتب في الدوحة يعمل على مراقبة تنفيذ برنامج

للتعـاون التقـني مـع الحكومـة بهـدف إجـراء إصلاحـات تخـص بيئـة العمـل.

لا يشارك الأجانب في انتخاب المجلس البلدي. لا يتيح قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة لعام 2004م الذي تعمل تحت مظلته الجمعيات المهنية حق الانضمام أو الترشح للعمال الأجانب إلا استثناءً.

يوجـد أنديـة لبعـض الجاليـات العربيـة والأجنبيـة ويتـاح للجاليـات تأسـيس مـدارس خاصـة لهـا.

### المملكة العربية السعودية

رغم التغييرات الإيجابية في قوانين العمل خلال الفترة 2022/2021 فإن ثمة غيابًا لأنظمة تتيح للوافد الأجنبي من الاستناد إليها بما يسمح له التمتّع بإقامة عادلة، وما تنطوي عليه من حقوق وامتيازات بما يشمل المشاركة في الحياة العامة والانتخابات البلدية.

تتضمن «مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية» عدداً من السياسات والضوابط من بينها إقرار نظام عقد العمل بين صاحب العمل والوافد والذي حل محل نظام الكفالة. ولا تشمل المبادرة عمال المنازل والمشتغلين في الرعي والحراسة والنقل الخاص الذين يُعتبرون أكثر الفئات عرضة للضرر وأضعفها.

تسعى خدمـة «قـوى» الحكوميـة لتحسـين ظـروف العمـل وضمـان حقـوق العامـل الوافـد، والحـد مـن الخلافات العماليـة، وتأميـن خدمات حريـة التنقـل الوظيـفى.

ينص قانون العمل السعودي على حق العامل الأجنبي في الإجازة والأرباح ومكافأة نهاية الخدمة، ومنع تشغيله سخرة، ومنع جميع ما يمس بكرامته والتفرقة على أساس ديني أو عرقي أو عنصري.

انضمت السعودية إلى منظمة العمل الدولية عام 1976م وصادقت على 16 اتفاقية منها 6 اتفاقيات أساسية.

في ابريـل 2022 دخـل حيـز التنفيـذ بروتوكـول عـام 2014 المكمّـل لاتفاقية رقم 29 لعـام 1930 الخاصة بمنظمة العمـل الدولية، المتعلقة

بالعمل الجبري والذي يحمي العاملين من ممارسات الاستخدام الاحتيالية والتعسفية وتعزيز التدابير الوقائية والحماية والتعويض والقضاء على كل أشكال العمل الجبري.

أودعت السعودية في 7 ديسمبر/ كانون الأول 2020 وثائق التصديق على الاتفاقية رقم 95 لعام 1949 بشأن حماية الأجور والاتفاقية رقم 120 لعام 1964 بشأن القواعـد الصحيـة في التجارة والمكاتـب، والـذي وضع في خانة الضمانـات لحمايـة حقـوق العمـال ورفاههـم.

ويواجه الأجانب ملاحقات ومداهمات لأماكن سكنهم وعمليات ترحيل قسري جماعية دون محاكمات عادلة أو ضمان لحقوقهم المادبة.

القوانين السعودية لا تتضمن أية إشارة إلى حق العمال الأجانب في تأسيس نوادٍ اجتماعية أو رياضية أو حتى تنظيمها، وتبقى مثل هـذه الأنشطة محدودة وتقتصر عـلى داخـل المجمعـات العمالية المغلقة وبحسب الاتفاق بين العمال وأرباب العمل ولا تستند عـلى مدونة قانونية واضحة ومنشـورة.

يمكن الإشارة إلى أن الأجانب من غير المسلمين لا يمتلكون الحق في ممارسة طقوسهم الدينية بحرية إلا في نطاق ضيق، وفي حال أقدم الأجانب على التعبد في أماكنهم الخاصة فإنهم قد يتعرّضون لخطر الاعتقال أو السجن أو الترحيل.



### دولة الإِمارات العربية المتحدة

تقدمت الإمارات في هذا المقياس (6 درجات) تبعاً للتشريعات التي أقرتها الدولة خلال الأعوام الماضية التي تتيح للعمال الوافدين مزايا الحصول على الإقامة الخضراء (5 أعوام) والإقامة الذهبية (10 أعوام) دون الحاجة لضامن أو كفيل، وذلك وفق اشتراطات ولفئات محددة.

رغم ذلك، تستمر الانتقادات لنظام العمل ونظام الكفالة وما يتبعه من تقييد لحركة العمال الوافدين. لا تزال المنظمات الحقوقية توثـق حالات ترحيـل لعمـال أجانـب بشـكل تعسـفي ودون ضمـان حقوقهـم القانونيـة.

يجوز للمقيم سواء كان موظفاً أو مستثمراً أو صاحب عمل استقدام أفراد أسرته المباشرة وطلب تأشيرة إقامة لهم في دولة الإمارات.

لا توجد نقابات عمالية في الإمارات وهو ما لا يتيح للعمال المواطنيـن والأجانـب الدفـاع عـن حقوقهـم وتمثيـل مصالحهـم.

يمكن للتجار الأجانب الترشح في انتخابات غرفة التجارة والصناعة بـدبى

. أما بالنسبة للجمعيات المهنية، فيقتصر حق تشكيلها على المواطنين فقط وللأجانب الحق في العضوية والمشاركة في الترشح والانتخاب لمجالس إدارة بعض من هذه الجمعيات.

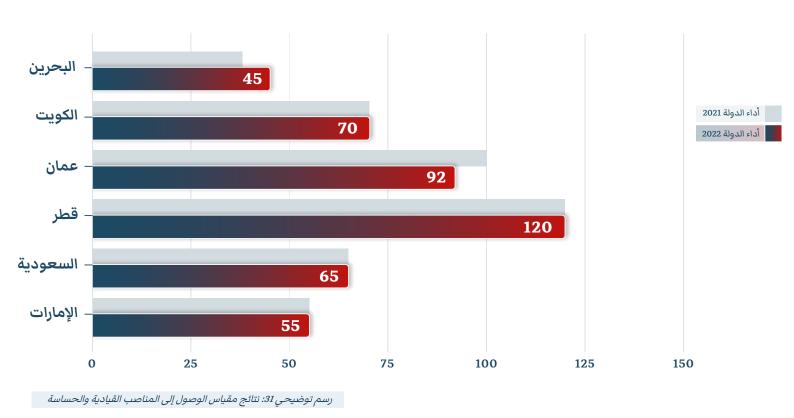
يستطيع أفراد الجاليات الأجنبية تنظيم الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية التي تخصهم أو إنشاء وإدارة جمعيات أو أندية خاصة بهم وذلك تبعاً لموافقة وإشراف وزارة تنمية المجتمع.







# 3.10 المقياس العاشر: الوصول إلى المناصب القيادية والحساسة



الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	العناصر
35	35	80	55	50	28	نفوذ الأسر الملكية: تمثيل أعضاء الأسر في المناصب العليا <b>100 درجة</b>
20	30	40	37	20	17	توطين المناصب: نفاذية وأولوية المواطنين في الوصول إلى الوظائف القيادية والحساسة في الأجهزة القضائية والأمنية والعسكرية <b>50 درجة</b>
55	65	120	92	70	45	المجموع 150 درجة

جدول 10: نتائج المقياس العاشر - الوصول إلى المناصب القيادية والحساسة

### مملكة البحرين

تقدمت البحريـن 7 درجـات في هـذا المقيـاس، إذ تقلـص تمثيـل أعضـاء الأسـرة الحاكمـة في التشـكيل الحكومـي (يونيـو 2022) بشـكل لافـت ليقتصـر عـلى رئيـس الـوزراء ونائبـه ووزيـري الداخليـة والماليـة، ويحمـل مواطنـون حقائب وزارات الخارجيـة والعـدل وشـؤون الدفـاع.

رغم ذلك، وبالإضافة إلى هيمنة الأسرة الحاكمة على الهيئات والمجالس العليا في الدولة رُصدت تعيينات لأفراد من الأسرة في مناصب عسكرية وحكومية عليا (وكلاء وزارات/ مدراء عامون). وكذلك مؤسسات القضاء التي يشكل أعضاء الأسرة نسبة وازنة فيها مع وجود بقية المكونات المجتمعية بنسب غير متكافئة.

يمكن القول إن حوالي ثلث المناصب القيادية والعليا في الدولة (تحديداً الحساسة منها) هي لأفراد من الأسرة الحاكمة كما يلاحظ وجود سياسات تعيين تميل إلى اعتماد عامل القرب منها، وينسحب ذلك على قبائل وعائلات محددة تتمتع بميزات تفضيلية على بقية المواطنين.

هنـاك سياسـات قائمـة في الاعتمـاد عـلى الأجانـب في الأجهـزة العسكرية والأمنية جراء سياسـات تمييزيـة ضـد المواطنيـن من الشيعة (تقاريـر مركـز البحريـن لحقـوق الإنسـان وتقاريـر وزارة الخارجيـة الأمريكيـة والمراجعـة الدوريـة في مجلـس حقـوق الإنسـان).

# دولة الكويت

يغلب حضور أعضاء الأسرة الحاكمـة في الكويـت في المناصب السيادية وفي بـاقي المناصـب القياديـة في الدولـة.

لا تحتكر الأسرة جميع المناصب الوازنة في الحكومة، ومنها وزارات المالية والعدل والنفط، إذ جرى تعيين وزراء من خارج الأسرة في هذه المناصب، وفي العام 2019 شهدت الكويت لأول مرة تعيين وزير لا ينتمي للأسرة الحاكمة في منصب وزير الداخلية، لكن التشكيلات الحكومية اللاحقة أعيد فيها أبناء الأسرة لهذا المنصب.

لا يُلحظ تواجد لأعضاء العائلة الحاكمة في السلطة القضائية مقارنة بتواجد ملحوظ في المناصب العليا داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية.

تجدر ملاحظة أن أبناء العوائل الكويتية (بصفة أصلية) فقط هم من يحق لهم التواجد وتبوء مناصب عليا في هذه الأجهزة.

تتيح للكويت بشكل عام للمواطنين تولي الوظائف في المؤسسات القضائية والأمنية والعسكرية.

### سلطنة عمان

استمرت عُمان في تراجعها على هذا المقياس (8 درجات) مع استمرار سياسة التعيينات في المناصب العليا من داخل عائلة السلطان وأقاربه، منها مناصب نائبي رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء ووزراء الخارجية وشؤون الدفاع والداخلية ووزير الثقافة والرياضة والشباب ورئيس جامعة السلطان قابوس ورئيس المحكمة العليا وبعض مناصب المحافظين.

وفيما يلاحظ تواجد أفراد الأسرة في مناصب سيادية وسياسية وأكاديميـة، تبـقى المناصب العسـكرية العليـا - خـلاف منصـب وزيـر شـؤون الدفـاع - مشـغولة مـن مواطنيـن لا ينتمـون للأسـرة الحاكمـة.

لا توجد نسب محددة أو معايير تفضيلية تعطي فئة من الشعب دون أخرى أولويـة أو نفاذيـة في الوظائـف القياديـة والحساسـة في

الأجهزة القضائية والأمنية والعسكرية. يمكن ملاحظة أن هناك تدويراً بين مختلف القبائل أو ممثلي المصالح في الوظائف القيادية والحساسة.

باستثناء منصبي رئيس المجلس الأعلى للقضاء ونائبه رئيس المحكمة العليا، لا يبدو أن ثمة هيمنة للأسرة الحاكمة على المناصب في المؤسسات القضائية.

وبالنسبة إلى قيادة الأجهزة الأمنية والعسكرية (مؤسسات الأمن الوطني والاستخبارات) فهناك بعض أفراد الأسرة الحاكمة بحكم تدرجهم العسكري أو الإداري، لكن ليس ثمة ما يدل على وجود معاملة تفضيلية.



### دولة قطر

يقتصر حضور أعضاء الأسرة الحاكمـة القطريـة في مجلـس الـوزراء على رئاسة الوزراء ووزير الداخلية ووزير الخارجية. للقطريين من أبناء العائـلات الأخـرى تبـوؤ مناصـب عليـا وقياديـة، وإن كان مـن الملاحـظ تكرار أسماء عائلات محددة في هذه المناصب.

لا تحتكر الأسرة الحاكمـة المناصـب القضائيـة كمـا أن الدسـتور لـم ينص على ترؤس الأمير للسلطة القضائية، وهـ و أمـ ر تتفـ رد فيـ ه قطـ ر مقارنـة ببقيـة دول الخليـج.

القائد الأعلى للجيش هـ وأمير البلاد لكن أغلب المناصب العسكرية في الجيش هي لمواطنين، إذ يتاح للمواطنين تولي الوظائف القضائية والعسكرية، لكن الأولويـة هي للقبائـل والعوائـل الـتي كانـت متواجـدة في قطر منــذ مــا قبــل العــام 1930م وللقبائــل والعائــلات المقربــة مــن الأسرة الحاكمـة.

تتيح قطر للأجانب العمل في مؤسساتها العسكرية والأمنية.

### المملكة العربية السعودية

تحتكر الأسرة الحاكمـة غالبيـة المناصـب الوزاريـة السـيادية: وزارة الداخليـة، الخارجيـة، الدفـاع، الحـرس الوطـني، وزارة البتـرول والثـروة المعدنيـة (الطاقـة)، وتسـتثنى مـن ذلـك وزارة الماليـة.

ويشرف ولي العهـ د عـلى عـ د مـن الهيئـات: مجلـس الشـؤون الاقتصاديـة والتنميـة ومجلـس الشـؤون السياسـية والأمنيـة، والمجلـس الاعلى لشركة أرامكو، الهيئة العامـة للاسـتثمار، والهيئـة الوطنيـة العليـا لمكافحة الفساد، ومجلس المخاطر الوطنية.

يشغل الأمراء من الأسرة الحاكمة بشكل كامل مناصب أمراء

المناطـق في المملكـة كمـا أن غالبيـة المؤسسـات العسـكرية يديرهـا

لا يوجد ما يشير إلى أى تواجد لأفراد الأسرة الحاكمة في المؤسسة القضائيـة ولا تتـم الاسـتعانة بأجانـب في تـولى أيـة وظائـف داخـل المؤسسات القضائية. يستطيع المواطنون تولى وظائف قضائية وأمنية وعسكرية لكن التوظيف يخضع لمعايير صارمة يحددها القـرب مـن الأسـرة الحاكمـة، كمـا يبـدو أن هنـاك أعرافـاً وتأثيـرات مناطقيـة وطائفيـة في تـولي المناصـب العامـة في الدولـة.



### حولة الإمارات العربية المتحدة

يحتكـر أفـراد الأسـر الحاكمـة في كل إمـارة العديـد مـن المناصـب الوزاريـة السيادية والمناصب التنفيذيـة العليـا، أمـا عـلى مسـتوى الاتحـاد فيبـدو ممكنـاً وصـول المواطنيـن إلى بعـض الـوزارات المهمـة كالاقتصاد والتعليم والصحة فيما يحتفظ أفراد الأسر الحاكمة بالـوزارات السـيادية مثـل الخارجيـة والماليـة والدفـاع والداخليـة.

يغلب وجود أعضاء الأسر الحاكمة في المناصب العليا للدولة، لكـن بالإمـكان الذهـاب إلى بـروز توازنـات سياسـية وقبليـة في الحقائـب

السيادية والعسكرية. أما الحقائب المختصة فمعظم شاغليها من المواطنين. هناك محورية لقبائل وعائلات ترتبط بالأسر الحاكمة يبدو مـن الواضح أنهـا تحتكـر جـزءاً أو حصـة في هيـاكل ومناصـب الدولـة.

غالباً ما يكون القضاة من خارج الأسر الحاكمة. رغم ذلك، تلعب الارتباطات القبلية والعائلية دوراً في هذه التعيينات.

لأعضاء الأسر الحاكمة وممثلي القبائل حظ وافر في قيادة الأجهزة الأمنية والعسكرية.



# 04



# المنهجية واعتماد المقاييس

على مدى ثلاث سنوات، عمل على إعداد هذه الدراسة فريق من الباحثين من داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومن المتخصصين في دراسة منطقة الخليج وتحديداً ما يرتبط بالعلوم السياسية والإنسانية. واعتمد المؤشر على 10 مقاييس رئيسية لقياس نسب «المشاركة السياسية» في دول البحث، ويتضمن كل «مقياس» مجموعة من «العناصر» ومن ثم «التفصيلات» التي يتم تقييمها والبحث فيها.

بناءً على نتائج الإصدارين السابقين، باشر الباحثون تقييم وشرح وتسبيب وتفسير ظروف كل دولة محل الدراسة في كل من المقاييس والعناصر والتفصيلات، وذلك من خلال استمارات رصد اعتُمد عليها كدليل موحد لتتبع حالات وجود المشاركة أو تعطلها أو عرقلتها أو غيابها، بالإضافة إلى رصد المتغيرات التي حدثت حتى منتصف عام 2022.

وعلى غرار الإصداريـن السابقين يعتمـد هـذا الإصدار الثالث على المقاييس العشرة التي تتكون من عناصر فرعية تم اعتمادها مقومات أساسية لـوزن كل مقيـاس وتحديـد ملازمتـه للاسـتدلال على حالـة المشـاركة. يتجـزأ كل عنصـر إلى تفصيـلات لـكل منهـا أوزان تـم تحديـد درجاتهـا النهائيـة بنـاءً على قراءة البيانـات ورصـد الظواهـر والأحـداث. وكانـت مجالات المقاييس وعناوينهـا وتوزيع الدرجات عليهـا قد أقرت في الإصـدار التأسـيسي الأول تبعــاً لمـدى أهميـة كل مقيـاس ومـدى اشـتباكه وتأثيـره عـلى طبيعــة الأنظمـة السياسـية القائمـة في الـدول السـت والظـروف الاجتماعيـة فيهـا.

جرى توزيع الأوزان على المقاييس باعتماد (1,000) درجة كمحصلة نهائية افتراضية لحالة الدولة المثالية التي تكون فيها المشاركة السياسية فاعلة في أقصى درجاتها ومشمولة في كافة المجالات والقطاعات، وبالمثل جرى توزيع الدرجات الداخلية بين العناصر في كل مقياس. ورُوعي ألا يكون التفاوت في أوزان ودرجات الفحص كبيراً بين مختلف المقاييس والعناصر تجنباً لربط النتائج النهائية بعلامات وعوامل تطغى على ما سواها، دون أن يكون لها، واقعاً وفعلاً، الثقلُ والتأثير في حالات الدول محل الدراسة، ما قد يُضفي للمؤشر قراءات منحرفة مبنية على تشخيص نظري صرف بعيد عن التركيبة السياسية والاجتماعية والثقافية المعقدة لهذه الدول.

اعتمـد الباحثـون في عمليـات الرصـد والتقييـم عـلى عـدة مصـادر، منها البيانـات الحكومية الرسـمية وتصريحات المسـؤولين والتشريعات والقوانيـن النافـذة وتقاريـر المؤسسـات الرسـمية والأهليـة وبيانـات المنظمـات والهيئـات الدولية مثـل صنـدوق النقـد الـدولي والبنـك الدولي وتقاريـر المنظمـات واللجـان التابعـة للأمـم المتحـدة.

وحرص الباحثون على التدقيق في صحة البيانات وواقعيتها حتى لا تكون النتائج منحازة لما قد تروج له الروايات الرسمية في وصف حالة صورية من الانفتاح والمشاركة الداخلية أو ما قد تثيره آراء سياسية غير موضوعية وغير علمية لأفراد أو جهات معارضة لسلطات الحكم.

دون الاكتفاء بتقييم أداء السلطات في تشريع أو تقييد أو إتاحة أو احتكار فضاءات المشاركة السياسية وأدواتها، اهتم الباحثون بملاحظة مدى تطلعات وحماسة وإمكانات المجتمعات المحلية في التفاعل السياسي ضمن المساحات المتاحة في الدولة وسعيهم في توسيع هذه المساحات وتطوير آليات الوصول إليها والاشتغال فيها.

تقدم نتائج الإصدار الثالت (2022) قراءة في مدى تقدم أو تراجع دول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية في حالات المشاركة السياسية لديها وفي طبيعة المجالات التي شهدت تغييرا، إيجاباً أو سلباً، ما بيـن منتصف العـام 2021 والعـام 2022.

يعتمـد المؤشـر ترتيـب الـدول في عـرض النتائـج عـلى الترتيـب الأبجـدي لأسـمائها باللغـة الإنجليزيـة.

لا يعكس تقدم أو تراجع أية دولة في النتائج النهائية للمؤشر نتائجها التفصيلية في جميع المقاييس المعتمدة.



لعناصر:	المقياس الرابع: مؤسسات المجتمع المدني 100 درجة ويشمل العناصر:				
40 درجة	البيئة القانونية: ضمان حق الأفراد والجماعات في تأسيس المنظمات الأهلية وجمعيات النفع العام وجماعات الضغط.				
40 درجة	النقابات والجمعيات المهنية: التشريع/ التعدد النقابي والاتحادات/ توافر أدوات العمل النقابي بما يشمل حق الإضراب.				
10 درجات	استقلالية المؤسسات.				
10 درجات	القيود والعراقيل.				

	المقياس الأول: الحياة الدستورية 50 درجة ويشمل العناصر:
10 درجات	المرجعية الدستورية: آليات الإصدار والتعديل.
15 درجة	ضمان حق المشاركة السياسية.
15 درجة	القوانين المنظمة/ المُقيدة.
10 درجات	الالتزام بأحكام الدستور.

	المقياس الثاني: الانتخابات العامة  150 درجة ويشمل العناصر:		
20 درجة	مجالات الانتخاب (حكومية، مجالس نيابية،		
20 درجه	مجالس بلديـة).		
	حاكمية المؤسسات المنتخبة (الصلاحيات/ الفصل		
50 درجة	بين السلطات/ الرقابة/ التشريع/ المساءلة/ الشراكة		
	في صنع القرار/ صلاحيات حل المؤسسات).		
40 درجة	فاعلية ونجاعة المؤسسات المنتخبة.		
40 درجة	آلية صياغة النظام الانتخابي وترسيم الدوائر.		

المقياس الخامس: التوازن الجندري وإشراك الشباب 75 درجة ويشمل العناصر:			
50 درجة	تمكيـن المـرأة: حـق الانتخـاب/ الكوتـا في المجالـس المنتخبـة/ تـولي المناصـب القياديـة والعليـا .		
25 درجة	إشراك الشباب: سن الاقتراع/ تولي المناصب العليا.		

	المقياس السادس: الشفافية  50 درجة ويشمل العناصر:
25 درجة	مشاركة المعلومات: حـق الوصـول إلى المعلومـة
عرجه عرجه	وتداولهـا ونشـرها.
	الرقابة المستقلة: أعمال وأداء السلطات التنفيذية
25 درجة	والتشريعية والقضائية مصادر الثروات وإنفاق المال
	العام.

:	المقياس الثالث: التنظيمات السياسية <b>100 درجة ويشمل العنا</b> صر
30 درجة	مشروعية التنظيمات السياسية.
25 درجة	توافر أدوات المعارضة.
25 درجة	سلامة الممارسين.
10 درجات	الاستقلالية الإدارية والمالية.
10 درجات	المشاركة في الانتخابات كقوائم.



	المقياس التاسع: الجاليات الأجنبية   75 درجة ويشمل العناصر:
35 درجة	الإقامـة المسـتقرة والفاعلـة: وجـود أنظمـة تتيـح للوافـد الأجنـبي إقامـة عادلـة وواضحـة تضمـن الحقـوق ومنهـا انتخـاب المؤسسـات البلديـة.
20 درجة	التمثيل النقابي/ المهني: حق العضوية والانتخاب والترشح ورعاية المصالح.
20 درجة	النشاط المجتمعي: حق الجاليات في تنظيم الأنشطة وإنشاء الجمعيات والأندية.

	المقياس السابع: حرية الرأي والتعبير 1 <b>50 درجة ويشمل العناصر:</b>
30 درجة	الحريات الصحافية.
30 درجة	استقلالية المؤسسات الإعلامية.
30 درجة	الرقابة على الإنترنت.
30 درجة	حرية وسلامة الأفراد في ممارسة النقد.
30 درجة	مواجهة خطابات الكراهية والتحريض على العنف.

	المقياس العاشر: الوصول إلى المناصب القيادية والحساسة 150 درجة ويشمل العناصر:
100 درجة	نفوذ الأسر الملكية: تمثيل أعضاء الأسر في المناصب العليا: الحكومة: وزارات وهيئات/ القضاء/ المؤسسات الأمنية والعسكرية.
50 درجة	توطيـن المناصـب: نفاذيـة وأولويـة المواطنيـن في الوصـول إلى الوظائـف القياديـة والحساسـة في الأجهـزة القضائيـة والأمنيـة والعسـكرية.

المقياس الثامن: تمثيل الجماعات والأقليات 100 درجة ويشمل العناصر:	
40 درجة	المساواة: ضمان حـق كافـة المواطنيـن عـلى حـد
	سـواء مـن كامـل حقـوق المواطنـة.
40 درجة	التمييز: ضمان عدم التميز لأسباب سياسية أو دينية أو دينية أو ثقافية أو مناطقية أو عرقية أو طبقية.
20 درجة	التمثيل المتناسب: ضمان تمثيل متناسب وعادل للجماعات والأقليات في مؤسسات الدولـة.





### عوامل اعتماد المقاييس

### تم اعتماد المقاييس في هذا المؤشر بناء على عدة عوامل، وهي:

- قراءات معمقة في كل مـن: "الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان" الجمعية العامـة للأمـم المتحـدة 10 كانـون الأول/ديسـمبر 1948، و"العهـد الـدولي الخـاص بالحقـوق المدنيـة والسياسـية" قـرار الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة 16 كانون/ديسـمبر 1966، و"العهـد الـدولي الخـاص بالحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة" قـرار الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة 16 كانـون الثاني/ديسـمبر 1966".
- دراسة مقارنة مع مؤشرات أخرى، منها: مؤشر الحرية فريدوم هاوس (Freedom House)، ومقياس الديمقراطية العربي (ARAB REFORM INITIATIVE)، والتصنيف العالمي لحرية الصحافة مراسلون بلا حدود، ومقاييس دولية وإقليمية أخرى.

- مدى القدرة على الولوج إلى المعلومات، تحليلها والتثبت من مصادرها.
- القدرة على تطبيق وقياس هذه المقاييس -قدر الإمكان-على جميع الدول وفقاً لطبيعة أنظمة الحكم وهيكلة النظام السياسي.
- نتائج الـورش الـتي شـارك بهـا مجموعـة مـن الخبـراء والأكاديميين والمهتمين، وكذلك الملاحظـات الفنيـة الـتي تلقاهـا فريـق العمـل مـن الاستشـاريين.





www.gulfhouse.org